

١٢٩
الفوائين المحكمه





قوانین علمیه

الحمد لله الذي
 جعلنا من
 ١٢٢

وهو تينوني
الشيخ

عبد الله الناصر بن عبد الله
والملك الناصر بن عبد الله
الملك الناصر بن عبد الله

مستحق
اعماله
الكل

五

اعارة لدراسة تاريخ عبد الله بن مسعود

میرزا حسن



Handwritten notes in Arabic script are visible above and around the stamp.

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
لكتاب سنة الرسول ولما هيأنا أهل الذمة ومعاونيهم الذين هم الخلفاء في الرسول
عليه وسلم صلوات الله وسلامه وبركته على هؤلاء الأولاد من آل محمد
بأنامل الدلائل وظلم الشبهان بحجة بانوار العقول أما في هذه المسائل الأصولية وحجة
في مبان المسائل العقلية على علمها بالحق لنفسه والماليين ونصرت لمن استند في سلوك
الحق المبين وفخره وخرج لأجل فخره وفان في يوم الدين جدلا في سبيل الله تعالى
ومباحنة حلية نماذج الأحياء وكان ذلك عند قرائتهم كتاب علم الأصول الذي هو
المحقق المدقق الشيخ حسن ابن الشيخ زبيري الدين حسنة الله مع الجماعة الطاهرة من صلوات الله عليهم
فألف ذلك تأليفه عظيم عند الشرف في بيان ما هو في وضع هذه الوثيقة على من يريها
مسائل الأصولية ونواهد الفوائد ونهت على ما في بعض ما وانه اعترضت في كثير من مواضعه
وجددت وضع شئ منها على خلاف ما هو في بعض من صفات الفروع فعدت في كثير من المواضع مع
انقسام الشافعي إلى ثلاثة فافترضت بأدق ما سبقت في الشافعي من أجل ما هو في أصله من
أوجه ذلك وترتيبها ضعف أسل على حساب ما عطف الوقت والجمال وأقرب ما هو في أصله من
التي لم تذكر في علمه على وفق منصف الحال وسببها بالقرآنين الحجة ورأيته على مقاصد وأبوابها
وهذا الكتاب مع أن مؤلفه قدير في العلم وقاصد في العلم وليس محسوباً في جملة من يكتب هذا الشأن
هذا الضيق وليس مع هذا الاستيفاء الكافي القصد في كل النقص سادة السابق من فضل
الله مشتمل على ما لم يعلم في رولنا فدان ونحن في الجواهر المختارة في كونها كتاباً
فان وجدنا ما بعد استيفاء الفكر واستقصاء النظر عبقراً بالقبول فتنة في ذلك والآفاق المتس
منك الاستقلال والاستطفا وصان في الآيات عليه نزلت في هذا
بهان رسم هذا العام وموضوعه في هذه الفروع والعلوم وأعلم أن أولنا أصلي الفقه عام هذا العام
ولعلمنا أن من جهة الأفاضل في جهة العلم فاما رسمه باعتبار العلمية فهو العام الفوائد
الاستنباط الأحكام الشرعية الفرعية يخرج بالفوائد العام بالشرائط وتبين الهدى المنطق

أما المقدسة



والعربية وغيرها ما يستنبط منها الاحكام ولكن لم يتقدم ذلك وبالحكام ما يستنبط منها المأثور
 ونحوها وبالشرعية العقلية وبالفرعية الاصولية واما دسمة باعتبار الاصول فالاصول اعم من
 وهو ما يستنبط عليه شيء في العرف يطلق على معان كثيرة منها الاربع المندرجة في السنة الاصولية
 وهي الظاهر والذليل والفاء والاسمي والاولى هنا ارادة العرفي ليشمل اوله الفقه اجمالا لا
 من غير ارضها ومباحثها العنبرية والتقليدية وغير هذا الفقه في العرف هو العلم بالاحكام
 الشرعية الشرعية هي اولها التفصيلية والمراد بالاحكام هي النسب التي يتقوى بالشرعية ما في شأنه
 من التمسك وان استعمل باثبات بعضها العقلية التي هي في العقلية المحضة التي ليس شأنها ذلك كيان
 ان الكل اعظم من الجزء والفرعية ما يستنبط من العمل بالاصول في وسطه فخرج بها الاصول
 وهو ما لا يتقوى به اصل بل واسطة وان كان لها اتصال بعندها استكمال مشيور بناء على عرف
 الحكم الشرعي بانه خطأ لا يمتنع انما هو الحق او ما لا يكلفه من كون الكتاب في اوله الاحكام وهو
 خطأ لا يمتنع انما هو الحق او ما لا يكلفه من كون الكتاب في اوله الاحكام وهو
 الحق والذليل هو الذي وفيه معان الكلام في الاستنباط في الكتاب في اوله الاحكام وهو
 مشيور في العرفي فان يكون في الاصول والذليل في العرفي في جهل هو جعل الاحكام على ما علم في
 في الدين بداهة بالاجل والاولد عيان في الخطا بان الفصل فانها علم اولها بالبداهة ان لكل البنية
 واطل الربوا غير احكام الاحكام ولكن لا تعرف بالتفصيل الا في قوله نعم حرم عليكم البنية
 وحرم الربوا في ذلك ومنها انكار الخروا هو احكام كما ذكره وهو النسخة من معنى انما احكام
 وفيه تكون نفس العباد والادب في معرفة ما هيته العباد وخصيصة النفس في انكار المحرم ويمكن فهم
 بالشرع الخروج لان تلك الموضع عان من جوشان موضوع العلم ونقص الموضع وجوشان
 من مبادي العلم والمبادي وقد بين في غير وقصور الموضع واجزاء وجوشان في حصول غالبا في علم
 العلم والمناقات بين خروا عن انشاء العلم ونقص في طي سائله وقولنا في انما انما في متعلقا
 العلم بالاحكام فخرج علم انشاء علم الملائكة والانباء ويمكن اخراج الضرر بان انية في ذلك فانها
 من جملة القضايا التي قياسها هو العلم بالاحكام في العرف استدلالا بالعلم الخاص وعلمها حصولا
 من الذليل وان كان تلك الاسطر في علم تلك العلوم في نفس الامر واما اخراج مطلق القطع في
 الفقه كما ظهر من بعضهم فلا وجب اذا الاستدلال في فقه القطع وقيل يمكن قطع الحكم في جميع
 بالتفصيلية علم المتعلق في المسائل فانه ناسخ من دليل اجمالي في جميع المسائل وهو ان كل ما في
 به الحق من حكم الله في صحتها فانه اول ويزود عليه ان تلك الدليل اجمالي في جميع الحكم

لا ينبغي الحسب في العلم

استلح

وهو ان كل ما انفرد به المفسر من حكم الله في حقه هكذا في حق الله وهو على ان ذلك القليل
الاجمالي صحيح المجتهد وهو ان كل ما وقع اليه من حكم الله من حكم الله في حق الله في ذلك
نعم ولكن لا يولد تفصيله اية مثل اهل الصلوة والصلوات في حقها قالوا هذا من ذلك وليس
للمفسر ذلك التفصيل اية اية تفصيله فان كل واحد من فناء في المفسر في كل اية تفصيل
لكل واحد من المفسر في الاولي في الخارج المتك باضافة الماد الى الحكم والبراهنة الدولة المعروفة
فان الاضافة للعهد فيكون التفصيل قد انما يتبعها ان ما ذكره في بناء على عدم الاعراض على ان
القوم راسا والافاق في ان ما ذكره في المفسر في المفسر التفصيلية احسن من علم المفسر انما يتبعها ان
ما ذكره في العلم بالاجمالي المفسر في العلم بالاجمالي المفسر في العلم بالاجمالي المفسر في العلم بالاجمالي
وكونه محبة عليه كان الذي لا اجمالي الذي في كراه المجتهد هو اية ذلك فلا يحصل بذلك احراز
بما ذكره في ان يكون من يبق ان قد لا تفصيلية لا خارج الدولة الاجمالية في انما يتبعها ان في ان
في الجملة من غير ان يكون الذين فضاء في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
والخبر والمادة على انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
هو من في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
يستحق ان يذكروا احد في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
غالبها على انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
الشعور في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
بالنسبة اليه كالنقطة في زمان المعصوم فالسبح المكلف في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
لانفسه وان خطبة الطريق لا يوافق خطبة الحكم وذلك لا يشترط النص في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
ومنها ان المراء بالعام هو الظن والاعتقاد المراجح لشميل الظن وهو محجوز بعد استعلاء الحق
ومنها ان المراء بالعام هو جوهر العمل به ومنها ان المراء بالعام بانزول الدليل ومنها بعد
وان في ان المراء بالاحكام ان كان كل ما كان هو مفسر ظاهر اللفظ في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
وان كان البعض في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
بالعلم والافتقار والمكدة التي ما يفتقر على انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
في الاية في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان
متعلقة بغير ان ذلك الادراك في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان في انما يتبعها ان

الجهنم

بعضه بجزء العلم بمعنى الماد والذات فيصنف الظن والاعتقاد باعتبار اولادها والاعتقاد مطلق لبناء على
 جعل العلم بمعنى الشيء ان الماد الملكة التي يفكر بها على الاركان الحقيقية وبناء على جعله
 بمعنى انظر الملكة التي يفكر بها على الاركان الحقيقية غاية الامر ان بناء على اداة الظن العلم
 سببه مجاز في مجال فاعلم بالعلم بجزء من الظن به والظن به مجاز في ملكة يفكر بها على جعل
 الظن به وذلك ببناء على الوجه الثاني الاجتزاع فاعلم على اول وجهين اشعارت ببناء
 رجحان الصلح وبنائها على ذلك الخاص وارة العلم ثم يتبين على ذلك اداة الملكة وذلك
 ببناء في السببية والسببية يظهر من ذلك الكلام في الوجه الاجتزاع وهو اداة الوجه واما
 على اختلافه في الوجه الاول فكأن بناء على ذلك وانها اداة البعق ونقول ما انما يمكن تحقيق الخبر
 بان كل العلم الاخذار على انشطه بعضها انما في الماد كما هو حق ودون بعضها على انشطه
 الكافي فلا ينفك في الخبر في الماد على اولها كما هو الاظهر فاما ان تقول يجب وجوب العمل
 كما هو الاظهر اولاً وعلى اول فلا اشكال ابغى لانها فارة الحدود وعلى الثاني فانه انما انما يعرف
 لمطابق المقعد فيجب ان ينفك في العمل الصحيح فيجب الاشكال في اخراجه واسئل من جعل العلم
 في العرف عبارة عما يجب العمل به بان ذلك هو معنى العلم فان لم يكن كذلك ويكون وضعه على ما اخرا
 ابغى بان لم يكن من موارده كما شرعاً احبها بالظاهر بالان لا دليل لهم على ذلك في امار
 موضوعه ونوازل المقعد في الكتاب والسنة والاجماع والتعلق واما الاستصحابان احداهما
 فيدخل في السببية ولا يدخل في العقل واما الثاني فهو ليس من هذه صنفان انما في اللفظ قد تضمنت
 والخبرية باعتبار صلة صلة المعنى كقول المعنى فيما ينبغي ان يكون من وقوع الشرية في قوله
 عن معنى العلم ان لا يصدق في جميع افراد معنى في الاذات ككذلك وهذا القسم في الاستصحاب
 واما الفعل والحر في فلا يتبعان بالكلية والخبرية في الاصطلاح وعلى السببية في نظرهم في التيقن
 الى المتفاهيم المستقلة التي يمكن تصورها بانفسها والمعنى الحر في غير سؤال بانها متوقفة على امر
 نسبي وادعى ان الملكة حفظ حالها في المواردة الشخصية المعينة ولا تنسب الى امكانها اذ لا
 تلك المواردة في بنائها في المواردة ذلك الفعل بالنسبة الى الوضع السببي فانه وضعه في بنائه
 الى الحدوث كما لا يسمو بالنسبة الى السببية الى فاعل والحر في ولما اصبحت الاشارة والموصلة والظاهر
 ونحوها فانه لا يكون وضعها عاماً بل في جميع احوالها فانه في الحر في لنا سببية في الوضع فلا بد
 ان لا ينصف بالكلية والخبرية وانما النصف هو كل واحد من المواردة الخاصة ولعل ذلك هو السر في
 الشان كثير منهم في قسماتهم المعنوية واللفظية الهياكلية الموضعية في بنائها كما لا يخفى

وَأَمَّا فِي الْقَوْلِ الْخَالِي فَهُوَ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ
الْمَوْجُودَةِ لِأَنَّهُ مُتَكَيِّفٌ بِهَا وَنَظِيرُهُ فِي الْمَقْصُولِ
وَالْمُقْتَضَى إِلَى مَكَرِهِمْ
فَرَفَعُوا حَتَّى جُعِلَ قُرْعَانُكَ
وَجُعِلَ دَلِيلُكَ
وَجُعِلَ سَبِيلُكَ
وَجُعِلَ بَيْنَهُمَا
وَجُعِلَ الْبَيْنُ

كما هو مذهب علماء أهل العربية وهو داخل في الكثرة فيكون مجازا بالتحقيق لان الاستعمال لم
 اقل الجزئيات ثم ان اللفظ والمعنى اما متحدان بان يكون لفظ واحدا ومعنى واحد كاللفظ المعنى
 المعنى متحد اللفظ او لا فان تكثر كل منهما فاللفظ متباينة توافق المعاني او تعادلت وان تكثر
 اللفظ واحد المعنى فتراوفا وان اخذ اللفظ وتكثر المعاني فان وضع لكل منهما قطع النظر
 الآخر ومنا سببه سواء كان مع عدم الاطلاق كالمفرد المضعف او عدم التذكروا مع التذكروا
 لم باللفظ المناسبة وتكثر ويدخل فيه المرحل وما جعل قسما للفظ الا ان المشترك هو المبدأ
 فيه المعنى الآخر وان كان من جهة عدم المناسبة اتم بخلاف المرحل في اللفظ فيه عدم المناسبة
 فيصير معنى واحد ومعنى واحد فيخرج المبدأ من المشترك على التوالي لعدم تعدد الوضع
 باللفظ الى كل واحد من الجزئيات اما على قول قدماء أهل العربية فلفظ واحد على القول الآخر هو المبدأ
 حين الوضع هو المعنى الكلي ووضع لكل واحد من الجزئيات وضع واحد لا يمتد ولا ينافي ذلك ثبوت
 الاشتراك في الحروف باللفظ الى المعنوي كما كان بعض النحويين وان لم نقل بغيرهما فخصصوا الموارد
 الجزئية وان اخصص الوضع المشترك بحد من الحقيقة والباقي مجازا كما استعملها في المناظرة
 والعدل مع الشبهة وان كانت محبة للشعر ليدخل الجواز المشهور كما سيجي فيقول ان ثبوت المعنى المخرج
 او لا ووضع المعنى بمنا سببه الاول واستعمل المعنى المجازي وكثر استعماله الى ان وصل الى حد الحقيقة
 فاللفظ اسمان تخصصوا وتخصصوا في الثاني ثم بعد ذلك ما روي من التخصيص في هذا الكلام
 في الاسماء فاما الالفاظ والحروف فالحقيقة والجواز منها انما هو على حدة متعلقاتها وتبينها
 كما في نطق الحال وليكون لهم عداوة في الجواز وما الهية فعدا بعض الفعل بالحقيقة والجواز
 والاشراك والتعلق بالماضي للخواص والافات والمضارع الحال والاستفهام والمعالج في اللفظ
 ولا يذهب عليها ان الحقيقة معتبرة في هذه الاقسام فقد يكون المشترك مباهنا او اوعا والمراد
 مباينة الزعم فلفظ اللفظ واللفظ فاما في اللفظ ان استعمالها وضع لربح حيث هو كحقيقة
 وفي غير ذلك فبجواز الحقيقة نسبة الى الواقع وفي معنى الوضع استعمال اللفظ في ثبوت الحقيقة
 فكون الى ان يستحق الحقيقة فيصير حقيقة فالحقيقة باعتبارها واللفظ هو المستعمل في غيرها
 ما وضع الى حد الاستغناء عن الحقيقة فيقسم الى العينية والعربية الخاصة مثل العربية واليونانية
 والعامة وكل الجواز بالمعاصرة واعلم ان الجواز المشهور للمعاصرة في السنن المعبر عنه بالجواز الرابع
 بعين الرابع على الحقيقة وان كان استعمال اللفظ في كل شيء عام الكلام واما الجواز الذي صار
 في الشعر بحيث يقلب على الحقيقة وتبا وروى قطع النظر في الشعر وهو حقيقة كما سبق في

اعلم ان الجاهل بكل اصطلاح ولقد اذا اراد معرضا حفا في الفاظه ومجازاته فله طريقا لا يشبههم
بان اللفظ الغلاة في موضع المعنى الغلاة في واد استعمل في الغلاة في في خلاف موضعها الثاني
البناء وهو علم من الحقيقة كان لباد والعبر علاقة الجاز والملاذ بالبناء وكن الجاهل اصطلاح
في هذه الطائفة اذا تتبع هو واستعمل انهم وعما وراهم وعلم حالهم انهم يهملون من اللفظ خاص من
مخصص بلاد معا وتقرينة حالة او مما لم يولدوا في شجرة في الاستعمال في المعنى العبر الموضع له
عرفان ذلك الفهم من جهة نفس اللفظ فقط يعرف ان هذا اللفظ موضع عندهم لهذا المعنى وتدل
الباشا لا اشيافكون البناء ومعلوم للوضع واما العالمون بالاصطلاح فمما يتخللون الى اعيان هذه
العلاقة لا من جهة اعلام الجاهل بل كان استنادا والافهام الى مجرد اللفظ وعدم مدخلية الفرنسية
في ادراغ مضاعفون اللفهام في التخليص وعدمه وثنا واثق في الفهم في الخفاء والوضع فمن ذلك
يجب ان يخلو في في معنى التلويح في الاجابة بالاصطلاح المذكور وقد يكون في اللفهام عند اهل هذا
الاصطلاح من جهة الطريق المحنة ويطبق الفاعل البناء ويزعم انهما بالفرنسية ويتبع حصة البناء ووقت
اخر هكذا ولذا اوجبوا في غير اصول الاستعمال ليزول هذا الاحتمال والشبهة والفاظ
اما اعلام استغراق الوهم في الاستقرار واما التلبس الوهم واحدا الفرنسية على التبع ولذا قالوا ان
القبية منهم في حصة بلاتية الى العرف وان كان هو اهل العرف اكثر وقرر الاحتمال او غلبة زائدة
المخالف في الاستعمالان معا في جهة المناقاة من جهة الاحاطة العقلية والعقلية فلذا قد يدعى
احدهم ان الاما الشبوي لا يبدل على التبع من جهة الخاف عن فاصلة الدالان كما هو الحق ويذكر في
في التلبس على الاما من جهة الدولة العقلية التي قرب اليه مقصوده وكان في هذه الناحية
فلا بد ان يجمع الى عرف علم العرب فانهم هم الذين لا يعرفون شيئا الا من جهة وضع اللفظ
والعقيدة كالجاهل بالاصطلاح وان كان في جملة اهل هذا الاصطلاح وبالجمل لا يميز بين الجاهل
في معرفة ان افهام المعنى اغا هو من جهة اللفظ لا غير بما ذكرنا في دفع ما يتوهم ان البناء في
جهة كما هو موجود في المعنى الحقيقي فكذلك في الجاز المصنوع يكون علامة الحقيقة والاعتماد
له بل هو من الحقيقة ونزوع ذلك ان المجاز ذلك هو ما يقع في الاستنباط حيث يساهل في الحقيقة في
الاستعمال او يظن ان الاما في الحقيقة لهم من المعنى يدون الفرنسية وبنوا في الحقيقة
مع قطع النظر عن هذه الحقيقة الشهيرة انهم فلا ريب ان يصير بذلك حقيقة في فكرنا سابقا
وهذا البناء وضع فالتباد كما شفاه انهم لم يكن يمكن ان يكون بحيث يتباد والمعنى باعانة الشهرة
ووسبب تسميته وان لم يلاحظ فمفصلا وهو الذي في الاصل يكون في ما يتباد والمعنى بالحق والاختلاف

في ترجمته على الحقيقة المرجوحة في الاستعمال فالحق ان هذا الجاهل والمبادر والحاصل في ذلك ليس
من علام الحقيقة والذي يترتب معرفته الحقيقة هو المبادر من جهة اللفظ وطبع النظر في الفرض
الفرعية هي الشهرة والرجوع فيها نحن فيه انما هو من جهة الفرعية وبعد ما يتبين لك سابقا الى الان
ان يبق الجاهل بالاصطلاح اذا رأى ان اهل هذا الاصطلاح فهم من اللفظ هذا المعنى ولا يظهرون ذلك
ذلك من جهة الشهرة او من جهة نفس اللفظ فينتفي الفرعية باصل العدم ويحكم بالحقيقة مع ان في
نفس الامر مجازا فالجواب لا يثبت الحقيقة فقط وذلك لان اصل العدم لا يثبت لعدم العلم بالفرعية وما
ذكرنا صريح على ان العلم بعدم الفرعية حتى يتبين الحقيقة هذا اذ قلنا انهم لم يحصل العلم بالاصطلاح
واما على القول بعدمه كما هو الحق والحقق فهذا الظن الحاصل من الاصل مع الشك في العلم وما ورائه
اهل ذلك الاصطلاح يقوم مقام العلم كما في سائر المسائل الاصولية والعقائدية وغيرها فانها في هذا
حقيقة مع كونها مجازا في نفس الامر غير مضمرة ان هذا لا يتصور الا في فرضها وبكيفية لا يجب
التمسك في القول بالمتنب على الغالب بينه على ما ذكرنا البناء على اصل الحقيقة بينهما بطريق فرعية المجاز
وان كان المراد هو المجاز في نفس الامر فانه في ذلك فاقطعة في هذا الفرق وما الفرق بين المجاز والتمثيل
ان يفهم من المعنى مع طبع النظر في الشهرة وما يتبادر منه مع ملاحظة الشهرة بل هذا مجرد اصطلاح
ولا يترتب في الاحكام تلك الفرق اوضح فانه الحقيقة في الاول لا يترتب وفي الثاني يترتب فان
فلكذا في الحقيقة الاولى مجاز في اللفظ في انهم الى فرعية في الحقيقة في معنى المجوزة فيصير معنى مجازا
كالصريح في الاستعمال والفرعية فلكذا في الاستعمال او لا فلا تاحسب الحقيقة في الفرعية انما هو
ادارة المعنى المجازي فان طالع اللفظ على المعنى الحقيقة في معنى المجوزة في فرعية المجاز حقيقة او لا
ولا يثبت في ذلك فان انضمام الجوز الى المفترضة الاسد معروف على فقدان برهانه والمأمور
ان اللفظ الشهرة التي هي فرعية في هذا المجاز حقيقة فيكون في انضمامها حقيقة الفرعية بدلية المعنى
الحقيقي كما في اللفظ الناضل الدقيق الشير والبر وأما ثانيا فلا في اللفظ يستعمل في المعنى الحقيقة
مع حقيقة بل فرعية غاية العجز عن الاحتمال فيسقط ذلك من باب الاشتراك ولا يفسد كونه حقيقة
ولا يضر للاشتراك المرجوح ايضا الا ترى ان صاحب العلم ان مع ان جعل اللفظ لاجل الاشارة مجازا
واجبا في التدبير سواء بالحقيقة من جهة المبادر ووعدهم بغيره وتبين ان الرجوع في كلام
فان الذي يوجب ان يحمل كلامه عليه دعوى شيع استعماله في كلامهم في التدبير على الفرعية
واضعهم ادوات التدبير في كلامه اخرى او اجماع او غير ذلك فان كثر استعمال مع الفرعية لا يضر
ما ذكره كما لا يخفى ولا يكره ان الامر في كلامهم انية يستعمل في الرجوع على فرعية وان علم الرجوع

من الخارج ولا يتناول المدة بين شيئين والجواز الرابع او حصول الشؤفة والظفر فيقول شيئا و
الجواز الرابع ايضا لا يقول بعدم جواز الاستعمال في النسخة بل في نسخة غاية المدة في وقت الغم على
الفرقة ومطلق ذلك الشؤفة لا يستلزم الجواز في ذلك اختلوا في جهة بعض العمال
في حكم النسخة افادوا بين الحقيقة والجواز الرابع فيقول يتقدم الحقيقة من جهة رجمان جانب
الوضع وقيل يتقدم الجواز الرابع لرجح جانب الغلبة فان الغن لمحو الشؤف بالام لا غلب مثل
ما ذكرنا مثل المشترك او الاشتراك في احد معانيه مثل الصبر والاصق او هو مع النبي او هو
مع الذهب فانه لا يرب انه عند اطلاقها ينصرف في الذهن الى احد المعاني لا الى جميعها انما يرب
وضع ذلك فلا يجوز الاعتناء على هذا لا نعرفه وبالمجمله الشؤف ومع ملاحظة شؤفة لا يثبت
كونها حقيقة ولا يجوز الحقيقة الا في كبرتها حقيقة فاقول افهم واستفهم وبالمثل منها ايضا
حفظنا بعمام معنى كونها من الغن فلهذا الجواز الثالث محله السلب في جميعها الجواز كالمعنى الحقيقة
بعدمها والمعنى في الحقيقة اصطلاح الخاطب في السلب عدمها في اصطلاح لا يدل على كون النسخة
جواز او حقيقة وذلك اصطلاح كما عرفت في الشؤف في المدة صحة سلب المعاني الحقيقة في شؤف
الاستعمال عدمها مثل قولهم السلب ليس بجواز وعدم جواز ليس بجل شؤف بعضهم في قولهم لا يجوز
في قولهم السلب ليس بزمان ولا جازية فيه لان المدة صحة سلب المعاني الحقيقة والاصول في استعمال
الحقيقة كالقيد فيحتاج الى جازية كانه مودا محكي في نفس الامر وفناءه على ذلك لا يستلزم
المصبر بامتناعه فانه كون النسخة في الجواز لا يعرف الا بصحة سلب جميع المعاني الحقيقة ولا يعرف
سلب معاني الحقيقة الا بعد معرفة ان النسخة في الجواز لا تعرف الا بصحة سلب جميع المعاني الحقيقة ولا يعرف
معاني المشترك في بعضه وهو موقوف على معرفة كونه جازيا فلا يثبت كونها جازيا بصحة السلب
الدور المذكور واما لزوم الدور في عدم صحة السلب فان عدم صحة السلب المعنى الحقيقة موقوف
على معرفة المعنى الحقيقة فلم يثبت معرفة المعنى الحقيقة على عدم صحة سلب المعنى الحقيقة في الدور
وهكذا قيل في الحق الذي فيه اية خفية من معرفة كون الاثان حقيقة في السلب موقوف على
عدم صحة سلب المعاني الحقيقة لان الاثان عنه وعدم صحة سلب المعاني الحقيقة لان الاثان موقوف
على عدم معنى حقيقة الاثان فيكون سلبه في السلب كالمعنى في الاثان اية ومعرفة عدم هذا
المعنى موقوف على معرفة كون الاثان حقيقة في السلب فلم يثبت كون الاثان عدم صحة سلب المعاني
علامه الحقيقة في الجواز في هذا النسخة لا يحتاج الى انما والدور لكنه لا يثبت الا الحقيقة في الجواز
وبالنسبة كما سنذكره وعلى هذا فهم يمكن ان جانب الجواز بالوجوب الجزئية ومقبول ان صحة

سلب بعض النجاسات على هذه الجواهر في الجمل والبالغة وقد جاب عنه بعضهم بأن المراد أنا إذا علمنا
 الحقيقة للفظ وعمل الجواهر في انفسهم ما اراد التأمل منه فانهم يحسم سلب المعنى الحقيقي في المراد
 ان المراد المعنى المجازي في ذلك لا يتم الا في ذلك المدور لا يمكنه في نفسه ان يجعل عدم سلب
 هذه الحقيقة لعدم جريان هذا المبدأ فيه ويترك ان يكون له مجالاً فانا نضعه أو اعلم المتفق ولم
 نعالم ان المراد في ذلك يمكنه من كونه حقيقة بعدم سلب المعنى الحقيقي في العام المستعمل في
 مجاز مع انتفاع سلب معناه الحقيقي في مود واستقاله واستغنى عما فيه اما في المثال فيخرج عن محل البحث
 فان الكلام فيها علم المستعمل فيه ولم يميز المجاز في الجواهر انما هي علم الحقيقة والجواز علم الاستعمل
 فيه طارياً لا اصل في ذلك بل هو العلم على الحقيقة واما ثانياً فان سلب المعنى المجازي لا يمكنه ان
 على ارادة الحقيقة فلا اختصاص هذه العلامة بالمجاز لا يترك ان الجواهر في ذلك تعد في الحقيقة
 لا هو يجب تعيين بعضها لان هذا المثال في هذه الجواهر والمفرد في هذه اربعة تعيينات في الحقيقة
 مع ان ثلثها تعيين ان قول سلب مطلق المعنى المجازي علمه الحقيقة فادهم واما ثالثا في ذكر عدم صحة
 السلب الحقيقة فيكون من غير علمه ما سبق كونها في الحقيقة في ان العام او استعمال في الخاص في انما
 يكون مجازا او اريد منه المخصوصية لا يمكنه مع اربعة المخصوصية فلا يوجب صحة سلب معناه الحقيقي
 بهذا الاعتبار وانما يختلف ذلك باعتبار الحقيقة وقد جاب عنه بان المراد سلباً في الحقيقة
 المجزئة في الحقيقة وما فهم منه كذا عرفاً اذا شك في ما يقص ان الحق السلب لا يوجب ما لا يتبع
 ان يقي أنه ليس بجعل ولا بشر وبانسان وفيه ان ذلك محقق في غير عبارة ولا بدقها في قول فان معرفة
 ما فهم منه المقتضى فاجتزأ في الخبرين هو ليعينه معرفة الحقيقة في سلبه ان هذا المعنى في الحقيقة
 وفهم معناه او فقه بالاشارة في فهم الكل اجمالاً ويدون التعيين في ذلك فيكون في معرفة كون
 المستعمل فيه ليس هو معنى ما فهم عرفاً على اجمال فيبقى المدور بحاله ويكون ان يقول لا يترك في
 المعان الحقيقة العلم يكون المستعمل فيه مجازاً لا يمكنه من كونه حقيقة بسبب عدم انفسهم
 العربي فاذا سلب علم كونه حقيقة فيكون المستعمل فيه مجازاً لان احتمال الاشارة مرفوع بان
 الاصل عدمه والمجاز في الاشارة في هذه الصلة مع هذا الصلة في القاعدة فيستلزم الجواز فيه
 بانفسنا لا اطلاع بان هذه علامة المجاز والحقيقة فان ظاهر كونه سلباً انما العلم المجازي او
 الحقيقة لا يجوز سبب مع ان ذلك انما يتم عند من يقول بكون المجاز في الاشارة وقطاعه في العلم
 والذي يوجب بالبال في كل الاشكال وجهان الاول ان يكون المراد بكونه سلباً علامة المجاز ان
 صحة سلب كل واحد من المعاني الحقيقية في المعنى المجازي عنه علامة من الجواربه بالنسبة الى ذلك المعنى

الميلوب فان كان الميلوب الحقيقي واحدا في نفس الامر فيكون المجهول عنه مجهولاً تاماً وان قلنا
بما زان بالنتبة الى ما علم سلبه عنه لفظاً فاذا استعمل المجهول بمعنى ان يضاف اليه الباقية بالكتابة لفظاً
حيث ان الله يفتح سلب الناقبة عنها ويكون ذلك علامة كون الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول
نعم ان لم يكن وان كانت حقيقته في الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
بمعنى ان يكون الالف يفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول
واما اذا كان المراجع مجازاً بالنسبة اليها لوسطه استعمل فيه فلا بد من ذلك وهو كاف في ما ذكرناه وما ذكرناه
في انك اذا تفتح بالالف فافهم من الجملة فافهم من الجملة فافهم من الجملة فافهم من الجملة فافهم من الجملة
هو معنى حقيق المجاز في الجملة فيكون الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
المراجع موضوع اخر المراجع الموضوع الاول لا يكون الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
بالفتح الاول هو مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
معنى ان الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
ما لا يقع سلب المعنى الحقيقي عن معنى حقيقتها بالنسبة الى ذلك المعنى الذي لا يكون سلبه وان لم يكن
لفظ معن حقيقاً المراجع سلبه عن المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
عنه حقيقة وعلى العلم بكونه حقيقة في بارة المفسر وكيفية صدق جميع الخطا على حقيقة المراجع
كون اللفظ مشتركاً في معنى ذلك مثلاً لا شك في كونه في جانب المراجع وهذا هو الصحيح في جعل
فولم يعمد سلب المعن حقيقاً في المراجع واما وجعل سلباً جزئياً فلا بد من ذلك ولا يلزم الخلل
اخر الدلالة على ان الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
كذلك ويضبط اليها لفظ الناقبة بفتح الدود والحاصل ان معرفة كونها حقيقة في ذلك المعنى
المراجع حقيق على معرفة الحقيقة في الجملة وذلك لا بد من ذلك والالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
ذو افراد وشك في كون المراجع عندها وحاصلاً ان الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
ما علم كونها عندها في كون ذلك موضوعاً تاماً لا مثلاً انما تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
الفا في الخافض المجهول في افرادها ونظام ان الرجل خابع منها ولكن ذلك في قوله السيل الفينة
انه يخرج من هذه الحقيقة لم لا يكون الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً بالنسبة الى المجهول يفتح الالف تفتح مجازاً
اعلم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده

الفاعل حقيقة لذات ثبوت المبدأ فالعلم بصدق على كل شيء ثبوت العلم وكذا الجاهل والمناظر يمكن
 استلزامه من طلب ثبوت شيء شانه ذلك فيقول استلزامه واستلزامه لا غير ذلك بخلاف مثل استلزام
 استلزامه في نسبة الشيء لا بما في شيء من اراءها بل بما في غيره من اراءه فلا يثبت استلزامه واستلزامه الجدير
 وبما في ذلك يحتاج الى مزيد من هذا وهو ان الحكماء وضعوا شخصي المجازات في معنى والاولى بالاولى
 ان الوضع عين اللفظ الخاص المعين بازاء معني خاص معيّن سواه كان اللفظ عاماً او خاصاً وسواء
 كان وضع اللفظ باعتبار الماهية او الهيئة اما ما وضع باعتبار الماهية فيقتصر على السماع بخلاف
 ما وضع باعتبار الهيئة فيقتصر على نوع المتغيرات اللاحقة بالذليل كما في معنى والفاعل ليس هو المجوز
 ويصح اللفظ الشرعي وان اسما بالله لثبوت حقيقة المراد بالثاني ان الوضع عين استعمال اللفظ فيها
 يناسب معناه الحقيقي واحدة من العلة في المعروفة في المجاز ان كل ما قياسي لعدم قدرته على تخصيص الماهية
 والهيئة فيها بل المعنى فيها هو معرفة نوع العلة فيه منها وبين المعاني الحقيقية وبما في معنى الحاجة
 المجاز لا في كل خصوصية بل في كون يحصل العلم باللفظ من حقيقة ملاحظة نوع العلة
 في الاسماء التي استقر كلام العرب فيها على كلام وروى المجازات الخاصة ومنها والاولى في
 على التمثيل ما للتعريف اهل اللسان في محاوراتهم على شرب التمثيل وما احتاج للمجاز في النظر في العلة
 بل كما يكتفي بالتمثيل وما في التمثيل في المعاني الشرعية الحديثة مع عدم معرفة اهل اللغة بذلك المعاني
 وبطلان القواعد بنيت وذهب جماعة الى ان التمثيل احادها والوجه في احادها ان لو لم يكن كذلك لزم
 كون القرآن غير عربي وثمة قال الله نعم انا انزلناه قرآنا عربيا من ضمير عالم ينطق في العربية
 ليس يعرف في القرآن مثل على المجازات فلو لم يكن المجازات معقولة عنهم لزم ما ذكره في احوال الفقير
 بالصدق والصوم وغيرهما من هذه في التلخيص وثانها ان ما ذكره في قوله من مجازات القرآن
 في قوله لا في العرب بل جميع المجازات وذلك لانهم انحصروا العرب فيها فنقل شجرة العرب بل في نقل
 النوع وراها لانهم كون القرآن بسبب استعماله على غير العرب غير عربي لان المراد من قوله في السلوب
 مع انه منقضي باستعماله على المروحي الهندية والمروحيات طاس والمكوة والسجيل وخاصة لانهم
 بطلان كونهم عرب في فاند مسلم لو اريد بضميرنا انزلناه جميع المروحيات لا يكون المراد بعض المروحيات
 على السوء التي هي هذه الامة فيها بنا وبما في التمثيل لو المذكر في القرآن مشترك بمعنى بين الكل والبعض
 فيطلق على كل واحد من اجزاءها وانها انما كان نقل نوع العلة في مكانها المجاز استعمال التمثيل في المجاز
 والمجلد العلوي بين الشبهة وان شجرة العبد وبالعكس المجاز والابن للامم بالعكس السببية و
 المسيبة وهكذا والتالي في قوله فاند مسلم مثله فاند مسلم مثله بان ذلك من جهة ما في العلم المتفق

ولم يعلم المانع بالخصيص من الاستدلال الجواب ان المشتبه غير معلوم فاما للاصل عدم حيز
الاستدلال لكونه الثالث من قبلة الامايش الخمسة فنقول ان الجواز على ما حققه هو ما ينقل فيه
عن المازوم الى اللازم فلا بد فيه من علامة واضحة وجب لا يشك في ذلك العشر وفي الاستغناء
ان يكون وجه الشبهة على ما هو المشبه به حتى اذا حصل الفرضية على عدم ايراد الشك الى لازمه
كالشك في الاسد فان يحوز استحقاق الاسد لرجل باعتبار الجسمانية او الحركة او غيرها وكما
الحال في المشبه به فلا بد ان يكون المعنى في اوجه ظاهر ذلك ذهب بعضهم الى كون الاستدلال
حقيقه وان الجواز في امره على وجه جعل الرجل الشجاع من اضراد الاسد بان يجعل الاسد في ذاته
حقيقه وادخل في الاسد فدا طلق على المعنى الحقيقي بعد ذلك النقص العقلي وهذا المعنى مفقود
بين النحلة والحابط والجبل فانه الجوز للاستحالة للجبل المطبق هو الثابتة الخاصة في حصول
الطلي مع ثبات وجهه في الطير هو غير موجود في الجبل والحابط وهكذا ما يحفظ الجواز فان الجواز
لا بد ان يكون بالنسبة الى الغيب من معناه على ما في الانتظار كما في الماء والنور والمزاج كالكسبة والصدق
فان الجواز فيها انما هي بل المشاهدة الجواز في المعنى هو الموانع والثبات في الكسبة والصدق
واضح ولما لا يتوالت في ذلك السببية والمسببية نعم السببية والرباينة المرفوعة في الغرض
الظاهر فيهما مع ان الثابت الحاصل في جهة النفا يناسب قطع النظر في سائر المناسبات وبالجملة
لما كان الغرض من الجواز انما هو المانع من اللازم فلم يطرأ في العربية التي هي من العلامة الظاهرة الا
في ان استعمال اللفظ المصنوع للجن في الكل ليس بمعنى علامة الجزئية والكلية بل هو جازم كال
النسبة بين الجزئية والكلية يكون ما ينشأ بانشاء الجزئية كالقبة الانسان والعنبر في شبيه الجوز
وبنية وبالجملة الرخصة الحاصل في النوع براد بها الحاصل في جملة هذا النوع وان كان في صنف في صنفها
او في افرادها التابعة الظاهرة وهكذا الاستدلال في كلام العرب لم يحصل من الرخصة في مثل هذه الا
من ايجاب هذه النسبة والجواز ويحتمل ان يحصل الرخصة في نوعها بعموم وجود المدلول في
بالدليل فلا حظ وتامل اذا فكر ذلك فنقول وقد اصرح على كونه الاطراد دليل الحقيقة النفع على
لا الاسد الشجاع فانه مطر ومما زعمه المدلول في المدلول او كونه عدم الاطراد دليل الخلق الغرض
على التام في السج فانه ما مضى عن لسان ثبت له المضطرب والسما والاطلاق على ما هم فيهم وهم
فيه والفاودة فانها موصوفة لما يشرق فيه الشيء ولا يطلو على غير الجوز لاجل الجوز من المثال خاصا
الرباينة بان النافذ موصوف من شأن الجوز والشيء من شأنه الجوز فلا دخله في الموضوع
او الشاروق للمحتاج لا كما ما ينصرف في الشيء فيقول والفاودة موصوفة وقد ثبت في العقل الاول والا

لجان الاطراء والمخففة ان يتقن ان ان يكون عدم الاطراء دليل الجان انه ينقص فيه يحصل فيه
 الرخصة في نوع العلاقة ولو في صنف في اصناف فلا دليل الجان حصة يحصل فيه الرخصة
 وهو مطرد وان اريد ان يكون حصول الرخصة في النوع غير مطرد فقد عرفت انه ليس كذلك فنقول ان
 عدم جواز استل الجواز متلا انما هو لعدم مناسبة العمل للجواز المناسبة الظاهر المقتضى في
 الجواز فكذلك استل الشجر واستل الابرين ونحو ذلك وذلك لعدم انهما ما الرخصة فيها الوجود فلا يخ
 كما قلنا في بعضهم الاخر ان يجوز ان يتقن استل المدار واستل البلية واستل الرسايف واستل الزرع
 واستل البستان وغير ذلك ومثله اطراء الاسد لذات شبله الشجاعة وان كان من سائر افراد الحيوان
 غير الانسان وبالجملة الجواز ابعث بالنسبة الى ما يشبه نوع العلاقة فيه مطرد ولو كان في صنف في اصناف
 ذلك النوع ^{انما} اذا عجز المعنى المحقق في الجواز في كلما استعمل اللفظ خالبا في الزينة فالاصل
 المحقيقة اعني به اللفظ ان معنى التفهيم والتفهم على وجهه في غالبه والاختلاف في اللفظ وقوله واما اذا
 استعمل اللفظ في معنى معاني لم يعم وضعه لم يزل يحكم يكون حقيقته في الجواز او حقيقته اذا
 كان واحدا دون المفردة والتوقف في الاستعمال فيه اعم المشهور بالآخر وهو ان الجواز لا يعم طائفة
 الاستعمال على الحقيقة فالسبب الذي يرضى في الاول انظر الاستعمال فيه وهو منوع والثاني في منوال
 عن ابن جني وهو ان الجواز لا يعم لان اغلب اللفظ العربي مجازي وانظر الجلي بالاعمال والاعمال هو
 منوع ولو سلم قلنا ومنه لفظ الحاصل في الوضع والثالث في معنى الجواز مستلزم الحقيقة في
 اللفظ والاعمال في القول بجازيته واما مع التعدد فلما كان الجواز نظيرة الاشتراك في نوع علمه وتبويب
 على ذلك لروم استعمال الامارات الحقيقة في الجواز في التبيين وحيث لم يتبين في الواقع في وضع استلزام
 الجواز الحقيقة بل انما هو مستلزم للوضع كالموضع الحقيقة مستلزم للاستعمال وان عدم الوجود
 في اللفظ عدم الوجود ثم اعلم ان عدم العلم بالوضع مع العلم بالعمل فيه ينص على وجهين
 الاول ان يعلم لفظ استعمال في معنى واحد وفي مكان متعددة ولم يعلم انه موضوع لذلك المعنى
 او المعاني لم لا يخطئ عندنا ان يكون المستعمل في نفس الموضوع له ويخطئ ان يكون له معناه
 فيكون يكون هذا الجواز عنه فائدة يعرف فيه الموضوع له اصله وقبولا ولا غير وهذا
 انما يكون في القول الثالث على كون الجواز مستلزم الحقيقة لاعتبار الوجه الاقوى ولكن ذلك
 الوضع مع وحدة المستعمل فيه فوضنا وادبل لم ننف عليه اصلا والثاني ان يعلم الموضوع له الحقيقة
 في الجملة وهو ينص على وجهين احدهما اننا نعلم ان بعض حقيقيا ونعلم انه يستعمل في معنى
 خاصا بغيره والآخر انما هو انهم وذلك الجملة انما هو بسبب جملة نفس الموضوع له لا لباية

جعله الوضع مثلا فانهم ان لم يلقوا القدر عوضه للبلية خاصا لم يعمل فيها ايتم مثل
فولم يتم انما في بلية العذر لكن لانها ما يعينها فاذا اطلقها المش على بلية الضعيف
شعبان مثلا او بلية الاصح والعشر من رمضان مثلا فكل مجامع يجب ذلك الاطلاق وانها
الموضع للملفظ او يتقانا لا اشكال في استعمال الحقبة اذ يمكن ان يكون اطلاقها على باب
الاستعاق ويكون نفس الموضع للملفظ شيئا اخر هذا اذا لم يكن من باب الاستعاق بل
الظن في بيان الموضع ارجح لا يحصل الاستعاق للواحد فان بلية العذر هي هذه وذلك
ان يتولى اقراره في بلية العذر وهذه البلية فلا ناولو بعد السئل فترفع عدم والذات الاحتمال
على شئ وبغيره السيد من قال بمكانة القول بعد هذا الموضع لم يعمل في الفاعل وهو كما في
والثاني فانهم ان اللفظ متعلق بمعنى او كثر فعدم ان لمعنى آخر حقيقة معاني نفس الامر
ايتم ولكن فذلك ان العمل فيها بغير حقيقة او اذ ذلك يصور على وجه ان احداهما بنية
في انهم لم يروا في الفروع المتعلقين في اجازة بالنسبة اليها ان ذلك في ان اللفظ هو في
للاية بوضع على ذلك من غير ان العمل في انهم ان الصلوة معني حقيقة في الشرع فذلك العمل فيه
لفظ هو المشروط بالتكبير والقيام فاذا استعمل في الاخر المشروط بالطهارة والركوع والجمود
منها بغيره فبما جاز انها في معانيها الحقيقة واذ اطلق على صلوة الميت فذلك هذا الاطلاق
الحقيقة بمعنى ان المعنى الحقيقي للصلوة هو المعنى الاول العام لا المشروط بالطهارة والركوع والجمود
ايتم او بمعنى انها عوضه بوضع على وجه الصلة الميتا بغيره والاستعمال في الحقيقة من الجاهل بالشرع
على التوفيق ان الاستعمال في الحقيقة في السيد يعلم على الحقيقة فان علمه عند انهم في الحقيقة
المعلوم فليعلمها بها والآن الحكم يكون حاصلة الوضع المستعمل فيكون مشركا لفظيا وكذلك اذا
وانما هذا لا يخرج عن النفع ويظهر الشرع في عدم اجزاء حكم الحقيقة على المتكبر في ذلك والشرع
على وجه التمسك على الاحتمال الاول والثاني فالحاصل حكم الحقيقة حتى يظهر له اجزاءها بالشرع
الثاني مثلا وانما انتم حكم بموجب ما في تمام ما هو البر النجس الخارج في فريضة الزكاة مع علم بان المتكبر
الماخوذ من العيب حقيقة فيرد الامر من ان يكون المراد ان النفع من الخبز في الزكاة فيكون مجازا فلا
يتبين جميعا احكام الحقيقة فيمنع عليه نزع جميع ما هو البر وبين ان يكون المراد من الخبز النجس
ان الخبز اسم للغير المشترك بينهما في نفع النفع والخبر المطلق المحكوم عليها بوجوب نزع الجميع كما في
ان الخبز ما هو موضوع التخفيف العيب المكون في ذلك موضع للنفع ايتم نزع حتى يظهر في الزكاة
اذ انما العيب هو المراد من الخبز المطلق المحكوم عليها بوجوب نزع الجميع فظهر عاذا كان المراد بالنفع

في قولنا اما اذا شغل محطه لفظي معقول ومكان ما اذا وادب المراد باللعان ملائمة وان الاول لا ينافي بال
الوجه الاول فالجمل السهل فيه المعلوم وامثال كلمة الرجز من خارج في الثاني هذا الجواز فيه
مسئلة انما السماع في ان الحقيقة لم لا وذلك لا ينافي في المعنى بصريح ما حقيقة عندهم فيه نعم وما
ظهر لك اننا ما فاك بين قول المشي بوجوب الرفع لانه الاسماع اعلم من الحقيقة في صورته
السماع فيه وقوله ما في الجواز فيه الاشتراك امل في صورة الترتيب بين كون السماع فيه مجازا او
مراعاة ما هو عند الاشتراك بينهما فكم لعدم الاشتراك فظهر هناك بهما الجواز عليه وهو غالب ما
قولهم ان الاسماع اعلم من الحقيقة يعني بذلك ان لا يثبت حكم ما هو في ذلك الجواز حقيقة هذا
فيه مجاز الاطلاق السمع عليه واما في صورته الترتيب بين كون السماع فيه حقيقة او مجازا في الوهم كون
افضل حقيقة في الوجوه في ذلك فيكون حقيقة والبدل في جعل الاسماع الغواهم بقوله ان الاسماع
لا بد على الحقيقة وان لم الرق على اليد وير في الغالبه فاذا فظنا في نظر غير الاسماع فلا يجوز
الاسماع الا الشفعة ان لا يمكن به جميع المجازية بدله لغير ذلك فيكون باية الحقيقة في الغيب
مجازا ولا ينفون في ذلك فيصحة لا يخلط عليك الامر والباس في كثير الى بعض الغشاق فيها
ما وقع في صاحب المذكره في ان يفتروا على المبرر واعلم ان النقص انما انشئت في جميع الجواز
ان معظم اصحاب المذكره بينه وبين سائر المسكات في هذا الحكم واحضروا عليه ما يلحق المذكره في كثير
من الاطراف على كل مسك فثبت له حكمه وفي بحث فانه الاطلاق اعلم من الحقيقة والجواز فيه الاشتراك
اشتمل ونظير ذلك انما قال في دفعه او جيب نوع الجميع للشفاع مستند الاطلاق في المذكره الاخبار وان
جيب عدم صحة الجمع بينه وبين فانه الاطلاق اعلم وقوله الجواز فيه الاشتراك في وجهه بالاقوال في
حقيقته واما نظيره هو علمنا في الاستدلال بذلك الاخبار فليس في كون المسكات غير حقيقة
او الشفعة في الحكم بل وجد استدل لهم هو ان الاسماع في التشبه بالاطراف في شفعاء وانما
جميع الحكم لوقوع في كلام الحكم والاحكام الظاهرة التي كنه ومنها حكم النجاسة ومقتضى الترتيب
فمنه كونه او غير ذلك وجوبها في شفعاء اجمال لعدم نهى وجه الشبه وانما في الصور لوقوع
في كلام الحكم والثالث الترتيب في الاحكام القاطبة وهو ظهر الاحتمالات في هذا الجواز في
الطريق في البين صديق فانه قد ذكرنا في الاصل في التفهيم والتميز هو الوضع في بنية الاصل في الحكم
فقد بان علمنا اداة الترتيب على المبرر الواحد وعدم وضع اللفظ الاكثر في موضع حق يكون مشتركا
او منفصلا وعدم ارادة مع لغير اللفظ في المصنف الاول بسبب ذلك في حق يكون مجازا في حق علم وجه
هذه المسائل وانما هذه الامور في اللفظ بغيره في حاله او مخالفة منه واباحتمال ارادة هذا

هذه الامور لم تكن قسمة عليها قل يجب ان يجعل على الوجه له الا ان كانا نعلم انما كان
الاحتمال والردوبين هذه الامور المتخالفة لاصل الموضوع له المجردة الطارئة له لاصل الموضوع
خاصة فنفسه هناك صور عديدة بعينها الاصوليون بنوا هذا القول على حصوله وادرك اللغة
بين بعض الاشراك والتخصيص والاضمار والجزاء وبعض اوجه التخصيص والاضمار ان كان تسمين
من المجاز لكنه لا يمانع لهما من ان يخصصا من امثاله او من وهما من اقسام المجاز وجعلوها تسمينها وذكرها
القول ولصحة هذا مما على الاعمال او المجاز او ارجح من المجاز من حيث انه يفسر الخطأ او مع عدم التسمية
بغيره فبذلك فالجزاء فيحصل على الحقيقة وقد يكون غير ذلك في نفس الامر وان المجاز يفسر على
المعنيين فكذلك فان ذلك بحد ذاته المجاز والاشراك ارجح من النقل لانه النقل يقتضي الوضع في معين
على الخاصية من نوع الوضع الاول بحد ذاته والاشراك والاشراك يقتضي بطلان النوع وانما الاشراك
ببعض الشيء فيكون او في ان الاشراك اكثر من النقل والاضمار ارجح من الاشراك لاختصاص
الاجمال لاصل لبيان مقتضى الحق وذلك حيث لا يتبين المصروف في قوله في النقل وقد
الاطحان من جهة من محاسن الكلام والتخصيص ارجح من الاشراك لانه خبر من المجاز وهو خبر
الاشراك والمجاز ارجح من النقل لاحتياج النقل الى اتفاق اهل اللسان على تغيير الوضع والمجاز يقتضي
القرينة صادقة وهي مقتضى الاول مقتضى والمجاز في اللغة اكثر من النقل ويلحق ذلك ارجح
لخصا على اربعة والتخصيص ارجح من النقل لانه ارجح من المجاز وهو ارجح من النقل والتخصيص ارجح
المجاز لخصا لانه ارجح مع عدم الوقوف على ثبوت التخصيص والمجاز اذا لم يعرف قسمة يحصل
على الحقيقة وهو خبر من جهة والتخصيص ارجح من الاخبار لكونها ارجح من المجاز الى وجه للاضمار
غير ذلك في الوجوه التي ذكرها وقد ذكرنا نظرا اكثرها مما في غيرها والبسط في تفسيرها
الابحار المختصر وحاصل خبرنا المستدل في الترجيح لهذه الوجوه ان يكون صاحب نسبة الكلام
اولا بالارادة المتكلم فلا بد من حصول كلامه على ما هو على الحسن وانما فائدة ذلك في اختيار التسمين
ما هو احسن وانفسا فافادته الا في حال الضرورة وحال الضرورة نادرا في النسبة ارجحها
والحق بل هو لشبهه بالاعم الا على جهة انما نعلم ان غالب المتكلمين في اغلب كلامهم يعتبرون ذلك
فان قبل الحكم منهم يعتبرون ذلك وما يجدي الاصول هو ملا حظ كلام التسمين وهو
فيما لا اله الا الله لا يقتضي ذكر الاثم والحسن غالبا بل يرتب مقتضى التسمين انما كان في الموضع
البيان في الامور غير متعين فغيره الذي قد دخل بموافقة مقتضى المثل والخط من التسمين
اللفظ في المصنفين لا ما يربط بالحسن والخط في المصنفين ولكن مقتضى المقامات المختلفة

وما هذا شأنهم من كلامهم ليس قريب وحل في بيان الاحكام الشرعية الذي هو محط نظر المصنف
ومع ذلك فوضع جهته هذا الظن والتخمين ان الجواز في نفس الامر غلب على غيره من الدعاوى
في اكثر كلام المتكلمين ولا يمكن انكار هذه الغلبة ولكن التخمين الغلب في الجواز في المطلق
واما حصول الغلبة في غيرهما معلوم بل لا بد انهما معلومتان فلهذا قدم الجواز على الاخر
والقول بل لا بد من صحة على الاضمار ايتم وتقدم الخصم على غيره من اقسام الجواز وغيرها
لان الظن يلزم ان يكون بالعلم الاغلب ما حجة مثل هذا الظن جديلا على ما يدل على حجة اصل الحقيقة
مع احتمال ارادة الجواز واختار الفريضة تكاثر الوضع من الدافع فخذ الامور المتخالفات الطارئة
عليه ايتم من حيث الموضوع ولذلك بان ان المعنى الجازي وضع ثانوي فكيف في المعنى الجازي
بالفرق المعنوية المعروفة فكذا يكفي في معرفتنا ان تلك اللفظ بيان لما شئنا ولا منقول
بقضية الغلبة سيما والاصل عدم النسخ الجديد وعدم نفيه وعدم الامار غير ذلك ولم
نفس على من اعتبر مثل هذا الظن في الغلبة والجواز فلا يخرج العسل بالظن في الالة الا
خصصا على قول من يجعل الاصل جواز العسل بالظن الا ما خرج بالدليل مع انه يظهر في
نفا عينا الاحكام الشرعية والا حاد في اعتبار هذا الظن فلا حذف وقابل وان شئت اشد
الى من وضع واحد منها وهو ما يدل على حقيقته ما شئنا في سوق المسلمين وان اخذ زيد وحل
بحصول الاسلام فزوى اسحق بن عمار في الموشن عن المحدث الصالح انه قال لا بأس بالظن
في قول الجاهل وفيما وضع في ارض الاسلام فلهذا كان كما عجز اهل الاسلام في الاكثانية
الغال عليها المسلمين فلا بأس ويبدل على ذلك العرف ايضا فلا حذف تارة على لفظ و
في كلام الشافعي فلا بد ان يحمل على علم اذ قد منه ولو كان معنى مجازيا وان لم يعلم المراد منه
فلا بد ان يحمل على حقيقة اصطلاحه سواء ثبت الاصطلاح حقا فرفعه او لم يثبت بل كان
هو اصطلاح اهل زمانه ان لم يعلم ذلك ايضا فحصل على العرفي او العرف ان يجعل احدا
بعضه احدا لعدم التفرقا فاصبح احدا منه ما لو اخذ زيد وان تعدد فخر في فخر
الحقيقة باستعمالها لاهلها او الفريضة المعينة للمراد لم يعمل على حقيقة ان الجميع ان الذين
ان حكم بطلانها فان كان المعنى العرفي هو عرف المشركين فمحل النزاع في بين الحقيقة
الشرعية والا فالمشركين اقدم في العلم العام لا فان ذلك المستقر ذلك وقيل بتقديم اللفظ لا
يعدم النقل والاولا ظاهر اما في الحقيقة الشرعية فبينه خلافه المشهور بينهم ان النزاع
في الشك من مذهب النقيطة والحق كما يظهر في بعض المناظر من الخصم في غير محل النزاع

هي ان كثير من الناس ظالمون ولا يسمون على لسان المشقة لغيرهم من يتشعق بشرا عنها كانا م
 صار خفا بتحق المعاني الجديدة التي استحدثها النظم ولم يكن يعرفها اصل اللغة على الصانع
 في الاركان المخصوصة والصميم في الامساك المخصوصة التي هي تلك في ذلك بوضع الاشياء بها
 في الزمان هذه المعاني بان نعلمها في المعاني اللغوية ووضعت بها هذه المعاني الجديدة في الاستعمال
 بخلاف هذه المعاني مع الفرنسية وكثيرا استعمالها الى ان استغنى عن الفرنسية فصار من حيا
 اولى يحصل الوضع الثاني في كلامه واحد الوجهين وكان استعمالها بالفرنسية ويظهر ثم
 الشارع اذ لو حدث في كلامه مدلول فربما كان فلنا يثبتنا الحقيقة الشرعية فلا يبرح عليها على
 هذه المعاني والاضطرار اللغوي في قضاها لك هو بينهم في الاستدلال وكل من الطرفين في وجوب
 واقوى له لان الذين اصالة عدم النقل واقوى اوله المبتدئين الاستغناء عن الحكم من الاستغناء
 وقد يستدل بالنيابة ان اذ اسمها هذه الالفاظ في كلام الشئ يتبادر في اذهاننا تلك
 المعاني وهو علامة الحقيقة في هذا استدلاله الفرنسية بحيث لا يجمع الى اليقين اذ في الظاهر
 المعبر عن اليقين وهو يتبادر المعاني في اللفظ عند المخاوير من تلك اللفظ فاذ سمع الحق في ذلك
 لفظ في الفعل اللغوي قبله والى ذهنه ما دل على معنى نفسه معترف بالحد الارزمنة الثلاثة
 لا يميز منه كونه حقيقة فيه عند اللغوي بل هي وترتبا وان بعضهم صادرة وقال القلم ان
 ذلك التبادر وكثيرا استعمالها في الالفاظ المشقة هذا المعنى في اغتراف لان التبادر
 معلوم وكونه للجل امر غير المعنى في علمهم وعلى المسند الاثبات ولا ينفصل الاحتمال وكثيرا
 كان فالحق في الحقيقة الشرعية في الجملة واما في جميع الالفاظ او الالفاظ فلا والذين
 يظهر من استغناء كلام النظم ان معش الصانع والركوة والصميم والحق والركوة والتجدي في ذلك
 قد صار عقاب في صدر الاسلام بل ربما يقال انها كانت حقا بوق في هذه المعاني بل عننا
 لكن حصل اختلاف في الكيفية وحصولها فيها وفي غير هاتين الالفاظ الكسبية في زمان القديس
 ومن بعدهما ثم انما لا ينبغي التامل في كمال صريح بهما عن المحققين واما مثل لفظ الرتبة
 والسنة والكراهة ونحوها في الحقيقة فيها في كلامها وفي بعدهما ثم انما لا ينبغي التامل في ذلك
 للفقهاء في النسخ والتجدي والابتنصير والابتداع ان ما ذكرنا في الوجهين في كنهه في كلام
 فالاول منها في غاية البعد الى الظن هو الوجه الثاني عليه فلا يحصل ثمرة النزاع الا في
 علم ان صدر بعد الاستشهاد في هذه المعاني لان لا يستغنى عن الفرنسية فان علم ان كان بعد
 فصاعدا الحقيقة والاضطرار صدر من قبله في فهمنا اذ اوجه المعاني الجديدة واخترت الفرنسية

دعوت

والله اعلم

ويمكن ارادة المعنى الذي في الاصل عدمها فجعل على المعنى عدم هذا انما يظهر الى التفسير الذي
فكرنا اننا نعلمه ولينسج تلك الخلق الامروا لله الهادي ثم اعلم ان قد ثبت في بعض النسخ من المحققين
الاشعة القول بان انما جعل تلك اللفاظ في المعاني الخفية بل يقول انه استعمل في المعاني
الظنية والشرائط الصريحة العادة فالصلوة مثلا استعمال في الدعاء موكدة معترضا بالامكان
شرط لصحة الدعاء خارج عن الشرط وكذلك الفل هو غسل مشروط بالزرايد وهكذا فاعمل عند
الاحتياط حديثه وروايته بل من ادعى لا يكون المعنى صليا اذا لم يكن واجبا فيها كالآخرى
ولم يكن متبعا كما في قوله وهو بطلان هذا الثاني ان في الكتب المتكينة المتخرفة عندنا في علم
الفرق في امكان جوبان اصل العدم في اجزاء والشرائط وعدم بهاء ذلك انه لا خلاف في انما
في كون الاحكام الشرعية في حقيقة الابدان في قوله الله واما من صرح بالاحكام فان كان في قول
المعامل في جميع هذه الاعراف واللفظ اهل الحق كالسبح والادح ونحوها ذلك كلف لا يستعمل
في كلام الله لانه الحكم او لا فائدة به ان معناه العباد كالعمل فيهم القبول والسمع ونحوها وان كان
في قول العباد انما الصلوة والعقل ونحوها فبما في نفس الاحكام فانما حقا في عدم ذكر الله
لا يعلمها الا هو لما هذا المعنى بل في جميع جهات اربعة الى اللفظ والعرف كالمعامل ان الله لم يذكرها
منقولان غاية الامر ان ذلك انما يثبت عند في الشرائط فانها تجعل المبتدئين الى يد في بيان
الله ولقد اثبتنا في العباد ان من جاز في اجزاء بنسبها الى احد اجزائه فلا يفتقر الى
غير حصول العلم بجميع اجزائه وقدر اربعة فاذا شك في كون شيء من اجزاء المشروط فلا يمكن القول
بان الاصل عدم المدخلية للمعنى العام بالانسان بالمعنى المعنى والى ذلك عدم العلم بعدم
الانسان واما على القول بعدم شك في عدمه فاعلم ان المعنى في اللفظ لا يتصل فيه بالباقي
امور خارجة عنه يمكن في ما شك في شدة الشرائط الخارجية باصل العدم كالمعامل ان واما
كلامه في كلامهم هذا القائل بالبناء على القول بنبوت الحقيقة لا شعبة وعندهما بان يتبين ان قوله
على القول بنبوت حقيقة الشريعة واضمح فان الصلوة اسم لهذا المركب كذا الفصل والوصف فكيف
انما على القول والعقل في المعنى وعلى القول بعدمها فتدبر في قوله في الشرائط الصريحة والاعراض
فان كان يمكن جعل على الشرعي كقوله اشعيا زادة واشبعها فهو غير متبعا في قوله انما في اللفظ الشرعي
بل في المتكينة المحقة ثم بعد القول ببيان من هذا الثاني وانما على المشهور كون تلك
العبارة ان معناه بعد ذلك في اجزاء اصل العدم فيها بمعنى انما في شكنا في كون شيء
جوهها او شرط لصحتها فكل يمكن نفيه باسالة العدم او لا يتبين الا انها بما هي جوهها

يحصل المبهة في الخارج وفي خلاف ولا بد من تحقق ذلك من حيث عدمه وفي انهم انما
 في كون العبادات اسما للصحة او لا كما ينبغي هو الخلاف ابقه لا يوقف على الشرط من الصحة
 الشك في هذا بل يكفي في وجود الحقيقة للشرع ومطلوب استكمال ذلك لا لظاهرها فالشرع
 في الحقيقة في ان من اطلق لفظه على تلك المبهات المحرمة مثل هو الصحيح معتدلا بالاسم
 والشرع في هذا النزاع يظهر في ان العلم فانه يحصل الاشكال في عدم العلم بالاسم
 المحبة لمسته عليها ولا بد من العلم بالصحة فيعني ذلك في من علة يتحقق في تلك المبهة حتى كان
 او شرط ان يحكم بغيره فذلك بالظن على الثاني بخلاف الاول لا شك في الصحة ولا يظهر
 من كلام بعضهم والفرق بين الشك في الجواز والشرط وان الاول مضر على القول الثاني انما
 من على ان المركب لا يتم الا بتمام الاجزاء فكيف يقال بصدق الاسم على الثاني مع الشك في جزئية
 شئ اخر له وهذا من غير علم الغرض على عرفه وانما كل جزء لا يوجد لنا، المركب فاولا لا يجب
 عدم صدق الاسم في المذهب في الاثر في الانسان لا ينبغي باننا اذن منه او اجمع على ان لا شك
 لاسه وقوله والحاصل انه لا بد في ان المبهات المحرمة امور مخترعة في الشيء فلا مكان ما احده
 الشك في صحة الصحة لا غير بمعنى ان يبحث لو اورد على اخره المثل يكون موجبا لان مثال الاسم
 بالمهية لانهم اختلفوا في هذا الاختلاف في احداهما ان تقول اذا وضع الاسم له المبهات
 او استعمل فيها بما سببه من غير ان يكون له المبهة على الوجه الصحيح بالمعنى المذكور في الحقيقة المذكورة
 وهذا الذي ينبغي بالادارة ولا سيما ان المبهة عبارة عن المركب من الاجزاء باجماعه وكون
 الشارطة خارجة عنها والاما في وضع اللفظ بانه المبهة مع قطع النظر عن كونها جامعة للشرط
 واما في وضعه بانه المبهة مع ملا حظا في تلك الشارطة الصحة فاختل في ان الناظر هل هي
 موضوع للصحة مع احتياج الشارطة او المبهة المطلقة في ان يقول انها اسم للصحة انها اسم
 للمهية بحقيقة الشارطة الصحة الشارطة على الصحة الحاصلة من جهة المبهة من حيث هو من جهة
 اسم لان اسمها لنفس المبهة الصحة من جهة هو المتأبلة للصحة الشارطة على هذه المبهة
 وعدمها والحاصل ان الاول يقول بان الصلة مثلا الطهارة في الحدث والنجس والشرط وغير
 ذلك لانها اسم الاكلان للصحة والشرط معا والثاني يقول بانها اسم للصلة بين
 الشارطة احتياجها للشرط ولعل الشارطة في نظر الشرع فيما لو حصل الشك في شرطية شئ
 لصحة المبهة فعلى القول بكونها اسما للصحة الجامعة للشرط الصحة فلا بد من العلم يحصل
 الموضوع لغيره مثال الامر بها ولا يحصل الا مع العلم باجماعه لشرط الصحة والاما على القول الآخر

وضع اللفظ

من زيادة الركعة مثلا عند الاستسقاء لا يربط في كونه متبعا عنه ومع ذلك بعد ركوعه لا يقرأ الا ان قرأ
صوت الركوع لا الركعة الحقيقية وان لم يكن صحيحا فان قرأ في الصلوة عند الركوع لا يقرأ
شئ من الارض بها مع وضع اليد على الركبة بحيث يحس بها انما قد يكمل فلهذا يجب بطلان الصلوة
في اجل زيادة الركعة المكونة لاطلاق الاسم في المنة حذيفة وهو لا يخفى الا مع كون الركعة
اسما للركعة الحقيقية واجبا بالباد ووجه السبع العاوي عن الشرايط وكون الصلوة فتل
الا بطلان الاستسقاء في المنة لان المعنى الحقيقي في الاول منع ولعل المعنى الثاني انما غفل
من جهة الاول لان الامر لا يتعلق بالناسد وهذا ما سألهم ان يخصوا محلي الترخي في الاول فالامر
قرينة لارادة الحقيقة وذلك لان المنة وضعت لها ولما قبلت مع ولا صلح الا بطلان في ترك
المنع فيما عدا في حصر هذا التركيب لا يخفى على من لاحظ النصاب وكذا يعلم ان على الابنية وال
نكاح الابدية لا صلح بحد المسجد الذي المسجد وعبر في المنع ان الغنم اسم في اصل الحقيقة
انما هو في مثل الدابة والباد واما اصل هذه الهيئات التركيبية التي نفس الذات موجودة فيها
في الجملة جزوا بالمراد فيها الا في صفة من صفاتها لا يمكن دعوى اصل الحقيقة فيها وفيما
كرو من هذه الجملة مثل ما اتم فيه خصص بالصلوة والقيام ويحتمل ان يحصل فيه هذه الاعمال
التحقيقية كغيرها اسما للصحة بحيث يمكن عرفانها في الذات بغير اشتراط شرطها بل مع
الاشتراط في شرط شرطها في الخارج هذه الهيئة عامرة في العرف والذات
فلا بد انما هذه الذوات في مباحث الحمل والبدن ولم يحتمل ارادة نفي الحقيقة والذات
الا على تقدير هذا القول الضعيف ذلك ليس الا في اصل الحمل على الحقيقة بل اصلها في
بلان دعوى كون هذه اللفاظ اسما للصحة في ذات قرينة العمل هذه العبارة على معنى
الحقيقة القديمة التي هو الموضع للكلمة لانها لا يابن حاملها على نفي الذات مع كونها في قول
حمل هذه العبارة على نفي الذات مع كونها ظاهرة في صفة من صفاتها انما يمكن ان يشهد
كون الصلوة اسما للصحة والا فحينئذ لا يساق نظاير صحتها في قولهم لا صلح لبحار
المسجد التي المسجد والبرهان ان كون الصلوة اسما للصحة مقتضى الحقيقة القديمة
فذلك هو جليل الدور الا ان يكون مراد المسند ان اصل الحقيقة في نفس ذلك هو جنات في
في غيرها بالبدن وبقي الباقي في قولهم ان مثل قولهم لا صلح الا بطلان ما كان الفعل المتعدي
خارج عن سياق النظم بوزن باقي علوم مقتضى اصل فلا ريب ان ذلك خلافا لالنص فان هذه

فحينئذ لا يبقى لغير الاكثرة سواء في معنية بضأء ولعلك ايقنت احد العلماء الخ
في ذلك البحث لاثبات نفى الاجمال باصلالة الحقيقة وتمكوا بالقول بكونها موضوعاً للتصحيح
من العبادات والاضاف ان يكون هذه من قبيلها في الظاهر من الاول على كونه العبادات
اساساً للمعنى فيكون ذلك اولها ارادة المسند وابقه فنقول بعد التسليم ان هذا المعنى لا
ان الصلوة التي لا تظهر لها ولا ما تحت جنبها بل صلوة ولا تدل على ان الصلوة اسم للصحة
كما لا يخفى اذ لو حصل الطهور والمناخلة للصلاة وشككت ان الصلوة اتمه واجتمع مع المناخلة
فهذا الحديث لا ينبغي كون الصلوة الخالية عنها صلوة ولا تدل على ان الصلوة اسم للصحة
الشروط ثم اعلم ان المشهور في لغة الفروع ان الماهيات الصلوة والصوم والاعتق وسائر العبادات
لا يطلق على الناسد الا ان لا يكون بالرضى فيه فلو خلت على ترك الصلوة او الصوم الكافي يسمى
الصحة وهو الدخول فيها فلو افسدها بعد ذلك لم يزل الحنف ومجتبى لا يسمونه صلوة شرعاً
والصوم مع النساء ولو لم يحرر في الصلوة او دخل في الصوم مع ما في ترك الدخول لم يحث عليها
انتقوا وان اردوا ان الكافي يسمى الصحة في الحنف لم يزلوا على ترك الصلوة مثلاً في مكان
مكون يحصل الحنف في الدخول واحول يظهر في قوله ان لا يكون لوجوب الصلوة ان كان
في الاوامر والطلبات الشرعية وان مرادهم ان الناسد لا يكون مطلوباً للملاحقة في الفاء فيجب
في فم اسم لا في مطلق النسبة والاصطلاح ولو لا غير من كونه في ذلك من التسليم وموجب الجواز
الكل لا يحمي في ذلك لو كانا بذلك ونحو ذلك وذلك لا يرد ان اردوا الاطلاق في الحقيقة
فلا يربط الاطلاق في الصلوة مثلاً على الناسد وسميها فيها في كلام الشافعي والشافعية في
حد الاصل وان اردوا منه اطلاق الحقيقة فلا معنى للتخصيص الحقيقة بالجمع والتفصيل في بعض
الامور بل لا يجب كون اللفظ حقيقة فيه فظهر ان مراد الاطلاق على سبيل الطب في العلوية
فان التسمية في كلام الشافعي والشافعية لا يقابل الا نكاحاً ولنفسه البعض ما ينبغي ذلك وهو مراد
الكلمة في الموقف كالصحيح لا بان عثمان بن عمار عن الفضل بن يسار عن ابي جعفر عن قال في الاسلام
في حشيش على الصلوة والزكوة والجمع والصوم والولاية ولم يناد بشيء كان في يد الولاية فاخذ
الابن بآدم وتركه في يد الولاية فان من الكلام الموضح ان المراد بالادب هو الولاية والجمع
والحقيقة ان عبارة هؤلاء فاسدة كما دل عليها الخبا وكلام الامام لا يخذلنا في هذا
الوجه لا يمكن الا مع جعلها اسماً للام وذلك لا ينبغي كونه المص في نفس الامر هو الصحيح ولا كذا

في التمهيد

فالتسبب بالدفع كما سنبين ان التسبب عرضي فان كان التسبب سببا جليلا فلهذا ذكرنا التسبب
وفي الصلح اياهم اذ لم يكن فان خبره عن الصلح صحتها انما تكون في حالتين وفي ايام التسبب التسبب
بالصلح انما كانا قبل هذا الخبر وليس بعد فان الصلح الذي لا يكون في هذا الخبر انما كانا قبل
الخبر بل معناه ان الذي الصلح في حال الخبر وما عاين التسبب وثبات الشرط هنا قد حصل
يجعل واحد يمكن بالوجدان ان التسبب قد حصل التسبب وضعا وتبعا وما ذكرنا انما يصح اذا قبل
معناه ان لا يكون التسبب في جميع النسخ والشرط ان يكون في غير هذه الايام واسما
صلح لا يفسد في هذه الايام والمخبر عن كونها في غير هذه الايام انما يستفيد من قولنا انفسها
فيها وما اعلم انقول بكونها اسما لا لا في ذلك فيكون ذلك اذ يصح المنع عن الصلح مع قطع النظر
عن كونها في هذه الايام لانها في هذه الايام وما ذكرنا في نظره في قوله ان لا لا يصح صلي في
والاصح ما مع التساؤل لعل نظره ونظركم واقعة الى ان الظاهر حال السلام في ذلك الفعل واللفظ
عليه هو قصد الفعل والصح في الحث انما هو لاجل الصحة وعدم الصحة الالزام ليس هو في قصد
من عدم الصحة التي في الذات وقد ثبت احدان يصح في كونه في وقت خاص في الماضيون بكونها
اسما لا لا يتم يقولون بان الفاسدة لا تكون وكذا لو ثبت ان بعض صليانها فلا يثبت ذلك
باعتباره في علم فاصولته ويظهر الاثر فيها جعل حاله بالحق في منتهى نفس الامر لعدم
المعرفة بحال الصليان في جهة نفس الحكم لا لا خلاف في الحاصل من جهة الاول في خبره الصلح
ولا يصح عند الاعتبار بالاعتبار عند وعند الصليان الذي هو بديان بصلحه مثله على هذا الظاهر
حلفان لا يبيع الخ في ثبت بيعها وان كان بيعها فاسدا كما ذهب اليه الاكثر لاجل تحقق البيع
والبيان في ذلك حصل فعل السلام على الصحة كما كان في ثبوتها في اكثر المتقدم والظاهر ان ذلك اية
لكون البيع اسما لا لا يتم وسنبين ان الحث في ذلك وفي المعاملات ايضا وما ثبت كونها اسما
الا يتم انما لا شك عند من جهة اليمين على تلك الصلح في مكان مكرره او مباح مثله وحصول
الحث يقعها وبارزهم على ذلك الخ لا يتم بل يتم في ثبوت اليمين فنهى فان ثبت ثبوتها في
كون الصلح منها بغيرها والنفي في العبادة مثله وللشك في كونها فاسدة مثله لعدم
اليمين بها وهي انما تعلق بالصحة على من فرضهم فحكم بصلحها وبعد تعلق اليمين بها
الحث لعدم تحقق الصلح الصحيح والقول بان المراد الصلح الصحيح هو اليمين التي لا يفسد
صحة في نفس الامر حقيقة كما هو مراد القائل يرجع هذا الكلام في المعاملات ايضا فان

بذلك الذي على الفها التتم وعما يتبع ايقم انه يلزم على القول بكونها اسما للصحة ان
يتمشيت على الصلح اعادة تعطله شيئا الاجل الذي اذا لم يعم مذهبه وهو صليته
في نفس الامر فان حصل فعل المسم على الصحة لا يبقى هناك فائدة ذلك حصل فعل المسم على الصحة
عنده والصحة في مختلف باختلاف الاراء فاذا راعى نذر شيئا للصحة بطلانها على
جميع الاركان والاشياء ولكن لا بد من ان يحصل صلي قبل غير الجبابة بلا وضوء مع الوضوء
وهو هو بطلان الصلوة به وذلك الصلح فيكون رابعه هو ان يجمع بين الصلح والمفروض
ان الصلح وفاء الناذر على كيفية ملاحظة الصلح عنده المطابق لنفسه لا من غيره وللصلاة
غير في الاختلافات في الاجزاء وسائر الشرايط وما لا يلائم الصلح في العبادة ليس شيئا واحدا
مستتبين عليه في المحل المحال على حصول المسم على الصحة ولم تغفل الامان على النذر في
الخصائص والشدقيات ويعطى في ذلك ظاهر الوفاط في ذلك الاجل كونها اسما للصحة
ولعله اجل ذلك لا يفتقر الى منوف في العاصر والامصار وغير ذلك الامام في غير ذلك من
الصلح انه هل يفتقر وجوب الصلح لسوق او نذر بها الوجه للصحة او نذر بها ما نذر
به بعد ثبوت عدالة نعم او اعم الخ المذلة فلا يصح لا فائدة فيما يفتقره باطلا في ما لا يفتقر
الامام السوق او نحو ذلك فام يعلم بطلانها في الاثبات به ويصح صلواتها في جميع
بعض صلوات شرا او العذر لثابت في المسم هو ما علم بطلانها في جميع صلواتها في جميع
هذا لا يخفى كناية من الصلح مالم يعلم الامام بطلانها في مذهب الامة لا يابط لا فائدة
فيها انما يصح على مذهبه في الكلام في بيان بعض مسائل الية الصلح وهو موافق
الاول انه يستفاد منه ان الخافق ان يشرع في ثبوت الصلح في العبادة في ثبوت الصلح في العبادة
وهو كذا وقد يظهر من بعض النصوص في ذلك بالعبادات وهو صريح في ذلك فيكون على
قوله وسائر العقول في ثبوتها في المذهب الجلية ايقم والنافع في الخلافة في كون الامة
اسما للصحة او الامة لا يفتقر على الصلح والصلح في ثبوتها في المذهب الجلية ايقم والنافع في الخلافة في كون الامة
الاصح في ثبوتها في المذهب الجلية ايقم والنافع في الخلافة في كون الامة
الاصح في ثبوتها في المذهب الجلية ايقم والنافع في الخلافة في كون الامة
الاصح في ثبوتها في المذهب الجلية ايقم والنافع في الخلافة في كون الامة

عليه في الوجود اذ لو ان الفاسد لم يجمع اجماعا وعدم محض التبعين لكان من خواصه ولو كان
مشتركا بين الصحيح والفاسد لنبيل تنسج باحدهما كمنع من الاشارة المشتركة وانما لم يجمع
الصحيح والفاسد مع الحقيقة فلو كان محض كمال المحقق على ما ذكرنا من ان الظاهر والثاني
المعروف اذ لو ان الصحيح فبصرف الالباب لان اللفظ حقيقة فيه فقط فلا ينفرد في الوجود لكونه مجازا
واما ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من ان اذ ما ذكرنا فلا ينفرد وانما ذكرنا المعنى الحقيقي
ففيه المنع المتقدم وعدم سميح دعوى الحق في حقيقة الاشارة بانه ما ذكرنا كظاهريه وامامه
بعد محض التبعين لم ينفرد معناه لانا لا نذكر كونه حقيقة في الكلام في الاختصاص وهو لا يثبت
واما قوله في انفسا من الصحيح والفاسد مع الحقيقة فان اراد ان التسمي المسمى للمعنى
لا ما يطلق عليه اللفظ ولو كان مجازا وان اراد ان الدليل لما ذكرنا من ان الفاسد مع مجازا
فلا يبدان بل هو من التسمي مع مجازا في شمولها مع ان لا يبعد في كلامه من ان الكلام لا يثبت
ان الدليل في العمل على وجه الصحيح في كونه صحيحا قوله ولا ينفرد في الاشارة فانما لا ينفرد
على الوجه الصحيح غير ان التسمي باللفظ الصحيح والمعروف ان الحلفا بما وقع على التبعين فانما الصدق
والصحيح لم يثبت بان التبعين ان الحمل وضمة الجميع وعلى ما ذكرنا في بلز التبعين وان لم يثبتها
فاسلم يثبت وهو ما نرى بل هذا لا يصح على التبعين ان يثبت بل يثبت ان يثبت على التبعين على
التبعين ان يثبت فاسد انهم عالما بالما ذكرنا من ان جميع كلامه ومن واقعته اذ لو ان الصحيح
في ما ذكرنا وان يثبت على التبعين اذ اعرفت هذا فاعلم ان انظم انما الاشكال في جوابنا
اصل العدم في ما حقه العبادات كنفس الاحكام والمعاملات بل انظم انما اشكال في جوابنا
من كلامنا لا اولى بالاولى من انفس على تفرع من كلام انفساء واما ما ذكرنا في كلامنا
من التبعين بل انفساء واستعجاب شغل الذمة فهو صبيح على مسئلة الاحكام والقول بالوجوب
وتسفر ضعفه وانما الدليل به فلا حظا للتبعين قد يثبت بالاجماع وطريقه الاحكام
في انفسا اصل الحكم كما يثبت به وجوب صلوات العبادات خلا ذلك في وجوب مسئلة المنع
صلوات الاخرى وعرف ذلك ولما استدللناهم بالاصل في مهية العبادات وانفسا منفسا اصلها
وكيف كان فالمنع هو الدليل والما يثبت في التبعين مع الانفسا اذ ارفضا الدليل فكيف وجب الاجماع
ان لم نفلح في عدم التفرع من يثبت بالاصل المانفرد بين الصادات ومنفسا منفسا
ان التبعين انما يثبتون بما جاء به محمد بن عبد الله من الاحكام والتبعين والعبادات وكان سبيل

بمعنى الحكم كادور من منسونا كذا فكذلك بمعنى العبادات كذا يمكن ان
بالعباد امر شوق غير معلوم لنا ولا يحصل الامثال بها الا بانها تنهاها بها فذلك سائر الحكم
الشريعة غير معلوم لنا ولا يحصل الامثال بها الا بانها تنهاها بها وحيث كان انشاؤها بالعلم
مع بناء الكليفة بالضرورة وقع تكليف الايمان بوجوب العمل بالعلم في الحكم بغير تكليف
والتمسح الاول وحصول الفطن بسبب حجاب الدليل على العبادات وان اردت ايراد عدم مع
اعرف ذلك في مهنة العبادات وكما لا يمكن في مهنة العبادات التي لا اصل لها في الفطن والتمسح
واستفاد الوسخ فكذلك لا يمكن ذلك في نفس الحكم في جميع الكلام في ذلك من مقتضى ما اذا
لتخصيص بهما لا اجتهاد والتقليد فيقول انه لا مانع من اجزاء احوال العدم الى ما بقى في الفطن
بما شغل الذهن حتى ثبت المبدأ فيستلزم جواز الحكم ايضاً فان اشغال الذهن لا يحصل في الحقيقة
كل واحد واحد في الحكم الذي علم به بالضرورة من الدين محمد صلى الله عليه وسلم ذلك استلزام
في احوال اصل البراءة واصل العدم في الحكم الشرعية المحمدي لا الا في العلم غير ما ان
افضل الجهد في الحكم لا الشبهة ولا تعلمه بعد البحث والتحقيق ثم رجحان دليل الوجوب فيقول
الاصل عدم الوجوب والاصل عدم معان في آخر ترجيح العلم على غيره من ادلة الشريعة ولا يمكن
ذلك قبله بل لا بد من اجزاء او من شدة وشو به حكم فيها العرف في ذلك كما انشغل في العلم
ولكن استفرغ الوسخ نشير الى اصل البراءة واصل العدم في عدم ما يدل على خلاف ما افهمنا
وكلمناه من قبل الادلة فكذلك في مهنة العبادات المركبة فاذا حصل لنا من جهة الاجزاء والامكان
المنفصلة بانضمامها وصل اليها من سلفنا الصالحين يد ابدان مهنة الصلوة لا يفهم من الشريعة
والكبر في الفرة والركوع والتجويد من هذه الاجزاء المعلومة وشككت في اننا انشأنا في قول الفرة
في الركعة الاولى وثلاثه هو العلم من الركعات كذا ذهب اليه بعض المتأخرين وما رايه في دليل على
الوجوب وما رايه في دليل على الذي يفسح لنا وضماه في انشغالها في قول الوجوب في مكان
ثبوت دليل آخر على علمه في يجوز لنا فنية باصل العدم واصل عدم الوجوب في ذلك دليل الفطن
المهم ويحصل في مجموع الامر من الفطن بان مهنة العبادات هي ما ذكره لا غير وان قلت بل في جميع
نعم قلنا مثله في نفس الحكم مع اننا نقول ان شغلنا باصل البراءة السابقة وعدم اشغال
الدعوة السابقة لا يملك العدم فكيف يحكم بانقطاع واساسه في كون لا يمكن التمسك بالاصل لا انقطاع
بالدليل مع ان ذلك يخرج في الحكم الشرعي ايضاً فان من المعلوم ان اصل العدم في الحكم الشرعية

العلم القدر

ايضا نعلم بغير شك ان جعل كل واحد من الموضوعات فكيف يحكم بان الاصل عدم هذا الحكم وشي
 حكم اخر الحاصل انما يثبت على كفاية النظر عند الشك او بالاحتمال فلا فرق بين الحكم وبينه بل هو
 هذا مع ان الشك في الفعل لا يثبت على كفاية بل على بيان الموهبة واداء العبادات هو هذا مثل جواز ال
 في بيان اوله الصلوة ونحوها في دفع عدم الفرق بينهما وبين نفس الاحكام في اجزاءها الصلوة
 وقد ظهر ما ذكرنا من انما كانت الموهبة العبادات بصفة اصل عدم طائفة من حصول نظر
 من جهة بيان هذا هو الموهبة وجعل النظر من جهة مجموعها وجزءها الاولى في دفع جزمه جزء
 واصلا لعدم شي آخر مما يقال ان السبيل في الاجماع فلا نفهم معناه فان اردوا ان لا يرد
 ان ينفذ الاجماع على ان هذا هو الموهبة لا غير فلا سبيل لتامس هذا الاجماع ولم يرد احد من العلماء ان
 ادعاء واحد من العلماء ان ادعاء واحد من غيرهم يخل مثل النظر الحاصل في تلك الدار او في الاصل
 ولا يتم الا بصفة اصل عدم دليل اخر يرد على جزمه او شرط اخر لو ان اردوا ان يحصل
 الاجماع على صحة الموهبة بوجوده فيمنع ما فقبل ان هذا السبيل ان الموهبة وبقيتها بل هو
 لما نرى من جهة الماهية جزمها لا يتما لها على السبيل الى البنية في دفع جزمه العبادات مع
 ان ذلك مما لا يمكن غالبا كالدرا والامر بين الوجوب والحرمة في شي من الاجزاء مثل الحرمة
 الركن الرقيم في الصلوة الاضافية وبطلان الصلوة بذلك اسقاط الركن فيها بعده وربما
 يمكن دفع هذا الاشكال بان الخالف في المسئلة او السلام لو كان دليله باطلا لكان الموهبة
 هي عريضة في دفعها وادعاء دليله صريح بذلك التسليم لم لا فذلك لا يمكن فيكون الموهبة
 عند الخصم اذا ظهر بطلان دليل الخالف فغلبت على الحق وفيه مع ان هذا انما يتم بالنسبة
 الى الخالف في القضية دون سائر الخلفات وذلك بالنسبة للمهبة وطائفة من ظهور بطلان دليل
 الخالف غالبا انما هو بحسب اجزاء الخصم وقد يكون العقل في نفس الامر من جهة الخصم الخالف
 مع ان هذا الاحتمال حاصل بالنسبة الى الخالف في دفعه بالنظر الى دليل الخصم في الاجماع انما يال
 المجتهدين هو كما ترى ويترتب شناعة ذلك لو ظهر في الامر بينه وبينه في كل في المسئلة
 الرقيم الرقيم فان الخالف في القضية ثلثة الحرمة والوجوب والاستحباب وان قلنا الاجماع يحسمها
 الصلوة فيصير الامر في دفعه وما هذا العقل الا وجوب الماحضات وهو مع انتم انتم عليه دليل
 العقل والنقل في جيل المسئلة والوجوب او الرقيم بلا مرجع واما ما ادعى على اهل الاصل في ذلك
 انما يتم اذا جاز العمل بالاستسما في دفع الحكم الشرعي مع انه معارض باسالة عدم كونها

العبادة المطلوبة وان شغل الذمة الجنبية مستحيل بطلان ذلك ففهم مع من الحق في حجة
كما ينبغي ان نشأته قد جتبه الاستصحاب لمكان وان لم يصرح في عدم جتبه في اثنان نفس الحكم الشرعي
ان يكون الاستصحاب في نفس الحكم مثلاً ان يبقا ان المذنبين يخلصوا لغيره فلا يستحب
الطهارة هو المثبت لعدم كون المذنب ناقضاً لاصل العدم منفرداً بالثبوت اليقيني بل هو بغيره
سائر الادلة المثبتة لها كما لا يخفى مع ان معلق على العزيم بانك قد جتبه في اثنان استصحاب
عمل الجمعة مثلاً بعد غاوص الادلة باصالة عدم شوا من يدل على الوجوب فيكم بالاستصحاب
فان الذي ثبت في نفس الحكم الشرعي انما هو العقد الرابع لا يشترط الكفا في الرجوع في حق الوجوب
وتعيين نفس الاستصحاب شفاً في الاستصحاب العدم وليس مطلق الرجوع من الاستصحاب واما
المعارضة باصالة عدم كونها العبادة المطلوبة فيعتبر الوجوب الخارج كما يمكن كونها العبادة
المطلوبة بحمل كونها فيجعل احدها هو المصلود وبذلك لا يخرج بل يرجع نعم يمكن ان يؤول
عدم تحقق العبادة المطلوبة في الخارج بمعنى عدم حصول اليقيني بالاثبات بالعبادة المطلوبة
بحصول هذا الاستصحاب انما يكلف في الذمة وهو يرجع الى استصحاب شغل الذمة الجنبية
وجوابه ان اشتغال الذمة الحقيقي يقتضي اليقين بابادة الذمة اذ يمكن واليقين بالاجتهاد
الحاصل في الاصل بغيره سائر الادلة قائم مقام اليقين كما هو متفق عليه عند من ان شغل
الذمة باثره في ذلك لم يثبت في الاصل واصل البراءة انما يبقا ينقطع الا بعد اوانها
تقتضئ الذمة بغير ما ثبت عليها من الادلة وسلبه هو اشتغال الذمة بما يظهر عليها من الظنون
الاجتهادية وثبوته وقد يثبت في ثلث من هذه العبادات بطريق اخر وهو ان يرجع الى اصطلاح
المشرعة وبقول الملباه في اصطلاحهم هو هذا فهو معكم انما على القول بشغل الذمة
الشرعية فكل واحد على القول بعدم نفع الزنية الصارفة صحة القول بحصول العبادة الخرب
بجواز ثلثة واشبهها لكن فيشكل ذلك على القول بكونه الفاظ العبادات اسماً للصحة الجارية
لشرائط صحة معكم وعلى القول بكونها اسماً للاجتماع الصحيح لكان الاشكال على التشكيك في الاجزاء
للمطلوب كان الاشكال في ثبوت شرطها في غير مثل المعاملات في جواز الكفا بما تقدم من
وتنفي الشرط المحصل بالاصل وانما قلنا ان يكون الخبر والاشكال في الاجزاء فلا يتم هذا
الطريق على القول بكونها اسماً للاجتماع فلا ينافي ما يتبادر من الصلوة مثلاً هو ان الركوع
والسجود يخرج صلتك الميت وكذلك يمكن عند من سلبك من الصلوة في صلوة وقع فيها فعل لغير

١٤
 يتلوه المتلعب الماهمه له حقيقة و مرادنا من هذه التسمية ان الخبر يتبع الصيغة او لا و منه
 للنسبة التسمية فان قلنا و انما علمه صافيا بنسبة النسبة الخيرية و يستلزم الخبر في الماهمه الصفا
 فيلا حقا حال هذه التسمية و بعين الاتصال بالمعاني و نحن نعرف هذا المعاني في الشرع الماضي
 و من حقيقة و ان صافي زمان التكلم كذا و قد يكون كذلك في الحال و قد يكون في الاستنباط كذلك
 ما شري ما صافيا و كان الحال في الخبر المذكور انه اشترى عبد او عمرا او ما شري غير فانه حقيقة
 و ان كان ما شري به لم يصح من التكلم غير جهة التام و يمكن حقيقة ان الشق قد انفصل في الاثر
 المتعلق و الاصل في الاستعمال الحقيقة فخرج الاستنباط بالانفاق و بقى الباقي و منه ان الاستعمال اعم الحقيقة
 كما يتبين سابقا و قد استدل بعضهم ببعض الاستدلال بذلك بان معنى الشق في حصول المشتق منه
 اوجا خرج من الشق الى الفعل فعمل اللفظ حقيقة فخرج ان التام في الاستدلال لا و كان معناه اربعة
 الحقيقة بينهم فخرج من جهة مشرعي بناء المدة فيهم المدة المصادقة لالتام في لانها
 تغني شيئا فشيئا و قبل حصولها في غير محقق و بعد منعدم و لم يراعها و العرف في ذلك و لا
 و بان العرف في حكم على حكم و هو متعلق به و لو لم يفرق معنا و فكم ملابض الكون القليل عند
 التفسير او لم يفرق بل بعد اشرار الماهمه انتم في بعض الاحيان و جهة في اشترط ايضا في بعض الاحيان
 و جهة في اشترط التام في الحد و دون الشق في ان لو كان شرط مطلقا للشرع يكون مطلقا في الخبر
 على التام و يجوز ان لا يشترط في حال التام و احيى في ذلك بان ما حصل للتفسير في النص في كل ما حصل
 في الخبر في حال التام و ان لم يكن حاصل في المدة كمنه فخرج من الشرط انما يعلم بطريق اخر و قد يفتقر
 انه لو لم يكن كذا لم يكن مطلقا في التام على التفسير و الحاصل على القول باعتبار التام الى التام في جهة
 السابقة حقيقة و هو خلاف الواقع و انما يلزم ان يكون الحاصل في جهة كذا الحقيقة و قد يجاب عن الثاني
 بان ذلك انما هو جهة الشرع لا اللغة و الحق في الجميع لغيره و قد ايقنه و جهة في اشترط البناء
 في الحكم به و عن الحكم عليه هل في الشرط في الحكم عليه انما يلزم و علمه ان الاستدلال لا يعمل في
 نعم و انما في الشرط في طلبة الماهمه في الشرط فادخل في ذلك بالنسبة الى علمه ان يكون فانيا و سارا
 حال الاطلاق بل الاعتبار في الحد لا في التام و جهة هذا الاستدلال انهم يشهدون بهذه الالباب
 و لا يصرحوا و اذ الحقيقة فيكون المشتق حقيقة في كل واحد من الاثرين و لا يلزم ذلك ان ذلك
 التام بل يقول بكون المشتق حقيقة في المستقبل انما هو جهة في كل واحد من الاثرين و لا يلزم ذلك ان ذلك
 تبين بالميل في الماهمه يعني المعنى العلم الابقا و ما هو جهة في فضل الاستنباط و كيف كان من جهة اما

اما اولاً فلا نهد الكلام مبني على انه المراد بالحوال والغير في محل النزاع هو حال النظر وما قبله
 بعده وقد عرفت خلافاً واما ثانياً فلا نهد المشق كونه ضعيفة في الحال مع الخصومة ما لا خلاف فيه
 وان كان محكم ما عليه فلو جعلناه حقيقته في الغنى المشترك ايته للزم الاشتراك والحقان اولى به
 وكونه محكم ما عليه فترتبة الجاهل مع ان الاستدلال بما على لم يلبس بعد معنى الاطلاق ولم يصب
 هو فيقول الاستدلال بالخطا بان الشكاهية فان تلك الخطا بان لا تثبت الاصل التكليف وما حصل
 نكته فافانما ثبت بليل خارج كالايجاع وغيره ولم اعلم ما حقيقته في النزاع من عدم مدخلية التزم
 اصلاً وعدم اعتبار حال النظر فلا اشكال في المراد من التلبس بالزيف والسرقة مثلاً حكمه كذا
 لهم ينبغي ان يعلم ان مباويع المشتقات مختلفة فذلك هو المبدأ حالاً كالضارب والعزوف فيكون
 ملكه وقد عرفت من كونه ملكه كونه حرفة وصناعة مثل الخياط والنجار والبناء ومنه ما قد يكون لفظ
 يحمل الحال والملكة والحرفة كالقاري والكاتب والنعلم والتلبس عدم التلبس فيكون في كل منها ما
 ليس بالتبش الملكة هو نزولها بسببها في ذلك وفي الصناعة الاعراض التي لا يكون فيها
 واما الاعراض مع قصد الرجوع ولو كان يوماً او شهراً او سنة من اجتماع عدم اعادة
 العزم من مخرج بعيدة على ان يترك او يتركه وقصد العزم في العرفان فذلك هو المبدأ وان كان
 الضد الرجوع في كل ذلك الفعل ايته واملق القول ان التلبس في ايته مختلفة في العرفان فاما في
 السبب فيكون الاشتغال ببعض اجزائه واما في غيرها كالسواد واللباس وغيره من الصفات التي لا
 اولاً لفظه فالمتغير في نفس الصفات وقد اختلف على بعض المتأخرين واشبه عليه في امر واحد
 في الفصل فانا انا اطلاق المشق باعتبار الملازمة حقيقة ان كان انضمام الثاني بالبدل الزيادة
 يكون لعدم الانصاف بالبدل معتمداً في جنب انصاف في ان كان معضاً في المبدأ ولم ينعقد
 كانه المشق محكم ما عليه او يرد وسواء كان الضد الرجوع في اول الامر فليكن ان الاشتراك على الصلح فيكون
 من دون سبب الترتيب كالكتابة والخياط والسماء والنعلم والنعلم وهو لو كان الحرف متصفاً بالنعلم
 الرجوع في اول الامر فليكن الاشتراك على المبدأ المذكور ومنه في الترتيب كالكتابة والخياط والسماء
 والنعلم والعلم ومنه لو كان الحرف متصفاً بالنعلم الرجوع في كل منهما ونحوه والتعليق ان الاشتراك في
 ومنه ما كان من صفة تلك هذه الافعال مما لا بد من الطبع السليم في اكثر الامثلة وغيره من غير المتبادر
 علم ما في كماله انتم وبعده ما حقيقته في كماله عليه ما فيه اذ لم يكن ذلك فقول ان ما جاعل في
 الشارح من مثل كراهة العمل في تحت الشجرة المتفرع في كماله من كماله منها فان المتفرع في كماله

المسبب فيها هو المكلف بالشيء المتيقن فهو لها نظير ما ينص للملادين وعلى هذا فلا ينص
وجود الشرع بالشئ بل بدأ به الا ان يحصل الشجرة حالة للحصول معها الشرع اسلا بالشيء ونحوها
شبهة انفسه لانسان ويحتمل ان يكون هو الحال والحال ايتم بحتمل معنيين احدهما هو في
ثم مثل اعتدال الجبر ان الثاني المعنى المعروف بالمال في ذلك هو بالتم والتم في قوله وضع يده عليه الباب
الاول في الامر والنهي وفيه مقصود المقصود لا يطبق في الامر فما نوت الامر على ما ذكره اكثر الاشياء
هو طلب فعل القول استقله والاولى اعتبار العلم مع ذلك ايضا كما اخبرنا جماعته وسنشرح في
الحج والامر بالعلل ما كان قد نفرد به وجعل العنصرين ونفردا وقبل هو الطبيب العالي وما قبل انفسه
مع ذلك بين الفعل والاشياء ونفردا ذلك بعد العلم بتأثيرهما والماز في خبرنا الاشياء ولا اشغال
اكثر من الحقيقة ونفردا ان يقول ان لا مصل على المركبة ام حقيقة في الوجوب هو في القول
الاول ولا يمان فيقول بسايسب في الاصل في معنى العرفي اذ الاستدلال على ذلك لا يتم الا
معنى لا على العلم في العند وبانما على الحق وهو الاظهر عند المدعيان والاشياء مثل في هذا النبي
يخالف في امر وما من فعله ان لا يثبت اذ امرت ولو لان استثنى عما في الامرهم بالسواك وقد
قد لا يرتفع بعد قوله امر اجتهاد لا يوجب الامل لما انشأه فكما يشبه كونه امرا او صدق عليه
المفهوم يستلزم الوجوب بل ان كانت الشكوك في هذه الابد حقيقة في الوجوب وكون المبدأ انهم
كما هو على وجوب ما هو في مفهوم الامر انهم في الاصل والاعتناء بالامر في الباب من غير ذلك
بعد اخذ الامر الوجوب والما في الوجوب مفهوم الامر فيقول بانه الامر هو الطبيب العالي
لا محيية من عقل وقد عرف بطلان ما اذا اخذ الاستدلال في مفهوم الشد ايضا ويجعل العلم
الندب وسخر في بطلان امر واجبة من فالعدم افادة لنتيجة الامر الوجوب بيقسم العلم الى الوجوب
والندب بجهل ما يشترط في حقيقة فيها لا في الامور المعنوية فيقسم فهو من سلم وان اردنا
الاعم من المصور به فلا ينفصم ان يقيم الى ما ليس بحقيقة فيها اتفاق كالجبر والنفي ونحوها وكذا
الكلام في قولهم ان الامتد بطاعة والطاعة فعل المأمور به فان الطاعة اما فعل المأمور به الحقيقي
او فعل المندب لافعل المأمور به الحقيقي فقط وان لو لم يكن الامر المأمور به الحقيقي فلا يجهلهم نعمنا ولما
كان العالي قد يطلب الشيء لكن لا على سبيل الاستدلال كالمندوب فانه ارشاد وهذا يترد لما نرى
فيه اعتبار الاستدلال فلا يمان في عين اقام طلبه بالخير من ان الشاهد الذي يطلبه بما في تعليم امها
امر واهما ندب وارشاد من ذلك ان الطبيب اذا كان بما يشق في اصل الامر كذا الامر ولكن لو كانت

انما هي بارسل الله
حيث طبيب منها هو

الحق الذي يستلزم
مخالفة الدم والاعقاب
الذي ملزم مخالفة
السائل للعالي جوي الالتزام

ما من ركن اذ نحن ذلك فيما الوجوب هو حقيقة واما اذا كان الطبيب العاقل في غير ما يشق
الامر بالصنع الموصفات للطبيب مثل الفعل واخلاقه او ربه واخلاقه ونحو ذلك فلهذا لا يصح له
على حد وجوبه بل يراى براسه فترامهم في الله هذه الاغاطع على الوجوب يتصور على حد وجوبه
اذا طلب بقا للفظ هل يفهم منه الالتزام حتى يثبت خلافة فيكون حقيقة في ذلك او مطلقا لا غير
ذلك وثانها ان هذه الاغاطع مع قطع النظر عن الفاعل والفرق هل يثبت الالتزام والحتم ام لا مثل ان
نسمع لفظا مثل فاعل في ورا الجذر لم يعرف حال الحكم والمخاطب هل يفهم منه الالتزام يعرف
الوهم والدم على الترتيب وعدم ما بعد حصر طوعا ام لا وثالثها الصريح بما لها لكنها هل يفهمها
الالتزام من العاقل المستحق تاركه الدم والاعقاب اولها وبعبارة اخرى يفهم منها ان الفاعل بها شخص
او جيل لفعل على المخاطب ام لا ووجه الاقوال الثانية اذ الذي ظهر من الصيغة هو مجز الحتم والالتزام
وصح الدم والاعقاب على الترتيب انما هو في لوانه خصوص في الطعام وعلى هذا فيمكن اجراء الترتيب في الصيغة
اقلص من ان السائل والمسألة وانما يقع فان طلبها اية فيكون على سبيل الحتم والمفهوم وقد يكون
غير ذلك من المطلق ومع هذا فما استدله به بعض المثاليين يكونا حقيقة في المذهب في ان الفرق بين
الامر السائل ليس بالافاوت رتبة الطبيب الوجوب شق في يد السائل انما هو على ان ذلك
الامر هو بالتحقيق بعد من اختصاص الفرق بذلك لما عرفت ثم شبيهه هو ان الترتيب انما هو في الصيغة
والفاعل يكون هو الوجوب يقول بهذا السوك اية معين بها الحتم والالتزام غاية الامر ان حتم الدم
والاعقاب تمت يحصل بالترك للخص في الطعام دون ما نحن فيه والحاصل ان صيغة اقلص في قطع النظر
عن الفرقين فيبدان جوب المعزج وبصيغة الحتم يتم الوجوب الاصطلاحي وهذا هو الحق الثاني يكون
حقيقة في الوجوب نعم يمكن الفرق بين الصورتين الاولى بين بامكان الناشئة والصورة الاولى
بل ان الحالة على الالتزام لم يمكن في جهة انصد عن العالم فلا يتم التعبد بالذلة على الالتزام لانه
في البر الصيغة وانما هو في ذلك حال الصيغة اذا صدر عن السائل انما حقيقة فيها ومجازا
في حالة الصيغة على الوجوب يتم العقلاء على الترتيب اذا لا السبل لعله اقل ولم يفعل كما يجب ليس
على ما ينبغي ان لا يجعل الترتيب في خصوص الصيغة افا صدر عن العاقل وهو اللام الجواب الذي يكون
عن دليل التناهي بالبدء بآيته وما على الصورة الثانية فغلا به السوال المتقدم احسن ولا يقتضي الجواب
المقدم قطعاً كما لا يخفى والفرق بين الصورتين هو ان حكم الدم والاعقاب خارج عن عدول اللفظ
في الصورة الاولى واخيراً في الصورة الثانية لا يخبر فلا يلزم ان يكون اقل من حقيقة في قطع الامر

الكلية بمعنى الماثلون بشيئ او امر لم يقع بالوجبة الجزئية فيلزم عدم الصواب على بعضها والاولي
 ان يقع الامر بالامر الطبيعي الكلية وهو من المصالح لوجوبها في كل واحد وكيفية كانت في هذه الامة
 انما تدل على وجوبها بالامر الشرعي بالاجوبية لكونها لا تدل على دلالة الصيغة على الوجوب بل الامر ما قبل
 من ان الامر حقيقة في الصيغة المنصوصة والمثل الذي هو محال في ما صدق عليه الامر الصريح فيزيه ما لا يخفى
 اذ الامر انما صدق على الصيغة اذا كان الظاهر على سبيل الاستدلال المستلزم للوجوب واما اذا اريد منها
 مجرد التعجب والارشاد او الاذن او غير ذلك فلا يصدق عليها بل هو المحل ان قولهم في زمن الامر
 مطالبنا في الامر في طلب القول على سبيل الاستدلال او طلب القول على العالي يعرفون في ذلك حقيقة
 العلوس بما في النصيب الاول وهو مستلزم للوجوب عرفا فلا يربطان صيغة افعال الصادق في العالي
 ليس بغيرها في الاستدلال في جميع استحقاقها فكيف يقع بالاستدلال في الامر على الوجوب في الدالة الصيغة
 المطلقة عليها حتى يجرى في الموضع العالي في الزمنية في محط نظر الامر في واجبه فلهذا فلا يخفى
 للترام في الدالة الصيغة افعال على الوجوب ويكون في شئ ذلك اثبات دلالة الامر عليه وهو كما في خلاف
 ما انضمت عليه كمال الامر بين المحققين ان لفظ الامر حقيقة في الطلب الاستدلال على سبيل الوجوب
 الشايد من مرقا صيغة افعال كمال ما شغل في غير هذا المعنى فيكون الامر حقيقة في الوجوب لا يثبت
 كون افعال حقيقة في ذلك فلهذا افرز والبحث في كل منهما فما اخبرناه من كون الصيغة للوجوب بما في المثال
 في الصيغة لانه اجل كونها صادقا في العرفان كما تقول يكون الترابية حقيقة في الوجوب بل اطلاقها
 يتأبنا وما ينادي بذلك فليعلم لولا ان استلزم على امرهم بالسؤال فان طلبهم في السؤال الصيغة
 الفعلية غاية الكثرة ولما ماتت انما لا بد من فهمهم في العرفان فيكون متعلقا بكثرة المعاني وهذا
 لا يدل على التمدد على الحق في الدلالة على سبيل العرفان والتميز هو انما اذا كان الامر لانه بلية فثبت
 ذلك ليس للصيغة معنى الركيب فيكون لا يشرط في ذلك اعتبار التميز لا يخفى ومنها قوله فيهم ما
 منعك الا ان تجد اذ اقول فان الاستفهام انكار ولا يحسن ان لا تقم وهو فيهم التمدد بل هو التمدد
 لا يجوز الاعلى قوله الواجب هذه الامة ايضا لان الدلالة الاعلى دلالة الامر على الوجوب بل هو التمدد
 الا ان يقول ان الواجب في الاستفهام اسجد واقبل هذا وان لم يقدح في الفعل هو كون العلة محال في الامر
 من حيث هو امر لا في حيث هو امر نعم فتم وما يشره من ان التمدد بلية في جهة اخرى في الصيغة فيكون
 حادثة في الامر على الوجوب بلية في جهة نفس الصيغة وبذلك حاله عدم الاثر في هذا انما يميز بين المثالين
 مع عرض المسئلة لان كما في احوال كل آية لا يخرج عن احوالهم في الحكم وانما هي في هذا الموضع

مورد

لفظ

اعلم

الامر

الكموم

از روم چین

والاجماع

الآخرى ويستعمل حقيقة في حقهم ومجانهم في مجازهم او هو قد ما ياتي ان الاستعمال في
العام الخ فالنسخ اقر ابيس بل سجد وان الى الله انك انت من جهة الاستحسان قال النجاشي
منهم وهذا يتم اذا كان الاملا في اية فحين ان الاستحسان ابيس على انفسهم بل على وجه
بالنسبة الى الله نعم او هو الى لغة النسخ العبري المقصود بالذات المنقولة الى الله الحاصل في
الحقيقة والعصية وهذا شئ مما يجد في مجازهم فاعلموا انفسهم فاذنهم ومعنا قولهم واذنكم
لا يكون فحين سجدوا الى الله امر واحتمال كون الله على ترك الاملا في تركه خلافا لظنهم وقول
نعم بعد ذلك بل بعد ذلك كما هو الذي على ذلك في مجازهم على الوجهين انه لا ينافي الكذب والخصم
الذي هم والرب المتكلمين ان كانوا فيهم واحتمال يكون الفرية على الجواب في نفسه الاصل في
من قال كونه حقيقته في التبع مما هو في الفان في الابطى وقبولها اذا اتركتم شيئا في الله منه فكلهم
كان السوال شيئا في كذب وفيه انما كانت اعز من الشبهة بل العمل ذلك في يد الجواب مع
ان يدرك الحق فيعبر به كونه حقيقته في كذب والادعاء الى الابدان ولو سلم جميع ذلك فاما في
على ان امر النوع كانت لان الامر في اللغة كذا والكلام في عدم طلال على حكم الصفة فكل ما هو في القول
كونه حقيقته في الابدان صفا في الصادرة او بل للذات مع جوابها الحقيقة الواحدة في ذلك
والجواز قول في وضعها لكل منها عليه او احدها فقط فمجرد في الجواب في الابدان في الابدان ليدل
الذي قد صا وانه من لا شريك بينه وبين الجواب مع ان الجواز على كذا الابدان اذا استعمل
مع الحقيقة في يد الحقيقة مع ان الجواز اكثر لان الجواز على الجواز في الجواب لان بنو السال في
من جهة الاستعمال في مجاز الجواز في راية وهي مجاز في الابدان وقد كان فيهم وسلبهم
جهة الماشرك الغلبي في اللغة الاستعمال فيهم هو الاصل في الحقيقة وقد عرفت ان الاستعمال فيهم
وهو في ذلك على كونه حقيقته في الجواب فقد وجهه الى ذلك الجواب شواحي الجواب بعقل الصحابة
على بعض في السائل بالاول والاطلاق فيهم في كذا جماع الامامية على ذلك والاول قد عرفت بانها كانت
استعمالهم من جهة والاشرك لغو الاصل عدم طرق في وضع جدي في علمهم فلا يفرق في الحقيقة فيهم
في اللغة اية وقد يدل على ذلك بعض الايات والاشواش في لغة ومن يعزونه ومن يوافق له
فارجع في امثال الجواز المطقة وتكون الطاعة عبيد وفيه من كل الكبر مع انهم في ذلك لغو في اللغة
على لغة اية ولا اختصاص في ذلك بالشرك او الواجب في الامامية فانه عاصيا ومن قولهم واطلاق
واطلاق السؤل واهم العزم في مضاف الى الجواز في اللغة على من عزم فيهم فيهم من يطلع الرسول فقد

[illegible]

لأنه النكاح

الحق بعد العلم به بغيره ثابت بدليل خارجي ملحق من الحكمي ولعلنا بالتب فيها ذكرنا فنقد على
استخراج أوله الثاني باننا بعد ما قبله والنسب والحرمان عنها واما الثاني بالندب فلهذا نظرنا في
اقرب الجاهات للرجحان في الشيء الذي لا بد عليه من كونه محتملا عليه وانما هو محتمل لما ذكرنا فندرك على
ابطال ذلك اليقينة ولما نوههم انفسا كونه حقيقة في الباحنة في عرف الناس من غير علمهم العرف
بينهم وبين العرف العام **قانون** المشي بان صحة الفعل لا بد ان يكون طلبا لما هيته قبل ذلك في الذكر
مقتضى العلم امكن عقله وشعوره ويكفيه توكيد انما وقبل على امره ويظهر في بعضهم ان جعل الفاعل بان المراد هو
الدالة على ما هيته المنيعة بالوحدة لا بشرط النكاح فلا بد من العلم به فانه لا يكون الاثبات والاحتياط
ومع بعضهم الدالة على ما هيته الذكر في ذكره الزيادة انما والفاتكون بالما هيته اليقينة بان مصحح يحكم الاثبات
لوقف بينهما وتالشوا هكذا فله انم على قولك الزيادة على المدة يحصل الشئ فيجعل الزيادة بهم فاقول
بان الاثبات انما يحصل بالمرقة ولا معنى للاثبات بعينه بالاحتياط فيمكن ان يكون من قبيل الاثبات الاول
في المدة فلم يكن غائب كما كان ثبات في نفسى ثمة النزاع بينهما واما في كون من قبيل الاثبات الثاني
فيها فنفسى ثمة النزاع بينهما اليقينة معاذ ذكرنا من الاثبات ينشأ من القول يكون ما هو عليه في النزاع
دليل ثمة بينهما كما هو المشهور المحقق وعدمه والخير هو الاول وعليه ذلك يظهر في النزاع
في المدة ايضاً ثمة والا فربما يندى انما لا بد انما يطلب ما هيته في الاثبات انما يحصل بالمرقة الاولى بان
الامر ينضمي الاجزاء والانيان به ثباتها وانما ثمة في محرم كون الحكم الشارع توقيفية موقوف على
الشروط لئلا ان الاوامر من الشك في ما خرج من المصادر الجارية عن اللام والظن في وهي حسيته
منه تسجده لا بشرط ثمة ثباتها كما صرح به السكاكي وما قبله ان اسم الجنس هو منى في الجاهات من قبل
الوحدة المطلقة فانما اذا جمع الشئ في الوحدة والذكر مثل سائر صفات الطبيعة فيوحدة
عنها فلا مالة في الخط الدالة على الطبيعة الكلية على شئ من قبود حاله العام لا بد انما يحصل في
الهيئة العارضة لهذه المادة لا تنبذ من يجمع عليها بحكم العرف والبناء ورجحان الجاهات في الاثر كما هو
والاصل عدم لزوم شئ اخر معها فاقول بان المادة انما تدل على اليد فالهيئة تدل على العلم فيعرف
المنع وفتايشه الفاتكون بالانكرا لادراكهم بجماع الطبيب بعد ان في اللغة ومع الفارق ان في الحقيقة
كما هو مدلول النهي فيفسخ استمرافا لا وقاوت كما ينبغي بخلاف الجاهات وهو الذي في جماع كل فعل
بخلاف نكاح الماموس به وقولهم بان لا تكون الدالة على الذكر لما ذكرنا الصوم والصوم في هذه
معاني الجاهات مدققة بان من قبل خارج كما في صحة كنهية الذكر المرفوعة واجتماعهم بان الامر يشترط



النمو

للملح على الجارح على القول بالماهية في صحة التثنية بالاضافة مجتمعة اربعة وكان ثقتهم وانفاد
 البناء اجتماع الامر الذي على القول الثاني في الملة وعبره فتنه في تلك حيلة العرف في ثبوت
 على شرط الصفة بذكره بذكر الملة والصفة عندنا ثانياً بذكره على التكرار في قولنا اصله هو الحق
 وعدم المانع فاقية الملة قبل التكرار بالنسبة الى الملة الملة واعاينهم فذهبوا الى القول ان التثنية والذات
 مع فهم العلية يعني كون الشرط او الوصف على فكيه مما قبل التصدير العلة والسيطرة فيكون معنا
 اربعة من الماهية مطلقاً لعدم اعتبار العلة المصنوعة من طبعها في شيء انما هي جسيما فالقوله في التثنية
 وفيها الختام ان كل واحد واحد هو من ذلك الشرط مثل كل واحد واحد هو من ذلك الشرط فيكون التثنية في التكرار
 الشرط واما ما قيل من ان يذهب على العرف مثل ان اذا فلا ينشأ التكرار اصلاً الا ان يجرى على العرف ولو قيل
 في كل واحد الحكم وكن الشرط لغير الماهية واما الصفة فهي اسم لم يند على العلية علم هو المحقق في
 انهم بلهاية انشأ بالعلية والعبرة بالعلية الثابتة على كل واحد فلا اعتبار بها اربعة واما انهم
 العلية الثابتة على كل واحد خارج فيفيد المعنى والكل في ذلك الملة فيكون في بناء في الشرط والصفة
 مثل التثنية والثنائي فالجواب في ذلك فاجله من هو ما وجد في التثنية بالذات والعلية بالذات
 فان قولهم قد اذا فاقية الملة لا يلحق فاعاينهم في حكمه وان كان جسيما فالجواب في ذلك فاجله
 والثنائية والثنائي فالجواب في ذلك فاجله من هو ما وجد في التثنية بالذات والعلية بالذات
 الامر فيها بتكرار الشرط فكذلك فاجله في ذلك فاجله من هو ما وجد في التثنية بالذات والعلية بالذات
 لاجل فهم العلية وهو علم عندنا واجتمع الثاني في بناء في ذلك الملة فيكون في بناء في ذلك الملة فيكون
 انهم في ذلك الملة من التكرار في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون
 فان من قال العلية اذا ثبتت فاجداً تتحقق فهم من التكرار وهو معلوم عليه بل في ذلك اربعة فهم
 العلية فان قلت لا طلة الصيغة الامر على الوجه بالعلية كما ذهب اليه جماعة في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون
 وهي جسيما في ذلك الملة كما ذهب اليه السيد على طلبة الماهية واهل محل العمل الا انهم في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون
 جماعة في ذلك الملة واما القول ببناء في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون
 واستدلوا في ذلك الملة بالقرينة عندنا في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون
 فلا نزاع فيه مثل استدلالهم بذلك اوجب على من لم يثبت في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون
 مع امكان ان يثبت من بعد طلة الامر على الجارح في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون
 ثبت على ذلك الملة في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون في ذلك الملة فيكون

واخرج بين هو مستطابق وبين الاستفهام والقد بالشرك لا ينشأ العلم الا بيقين العلم
 هذه المودة اربعة احدها المعنى في كلامهم يدل على التكامل والتجويد على الاصل المتصل بها والملا
 لم يكن التعلق في المعرفة بين الثاني والتحقيق ان معكم المشد ان كان انه حصل له الاستقرار في السب
 الجزئية والاشارة التي لا تتغير لصاورة عن المتكلم حاصل في الحال فلا يمكن التراجع فيه ولا كان
 ان من ذلك الجمل ومعلوم انها حاصل في الحال كقيام زيد وعلم عمر وطلاق هند وحرق
 بلال فهو مع انه منقوض بمثل كاي زيد قائما وعمر سقي يحرق وموقوف على كون المشقة حتمية في
 الحاصل لا تنفي ان الجمال للشيء كاشا ما كان وقد عرفت ان التحقيق خلافه لا يمكن الوثوق على مثل
 هذا الاستقرار في انشاء اللغة وهناك طريق اخر يمكن اثبات التعميم به على ان الخفاء ذكره في الامور
 وغرضه في ان من مع الفعل باحد الانتهى هو المعنى المحمدي في شئ فلتا انت بطريق
 مفترق باحد الارض طامنة التكم فكما وافق في قول التكم فعمله في ان التعميم في قوله طامنة
 عدم النقل في ثبوت كونها في الحال لفظة في ثبوت الغور ولكن مدغم بل في قوله في ثبوت الغور في ثبوت
 على ذلك بضعف خلاف علماء الاصل والبيان في الفقه ان نظره في الاصل لا يمكن مع العلم في الحال
 والحال في الامور في من المضاعف ولا فرق بينهما في الاستدلال به في الحال ولا استنباطا في العلم
 بقول التعميم وسار على المصنف في ذلك وجنود عرضها الاية بقوله نعم واستحق العلم الاية بغير
 ان الموضع المفترق سببها الاستدلال المسار على قول الله تعالى وفيما الامر به في قوله نعم
 الوجهات سببا لان التلذذ في كل مرة في الصلاة المحسوس والحواس في جميع القول بالايجاب
 كما هو الحق في ثبوت الباقي بعدم القول بالنقل فلا يرد في المصنف اغاها في قوله نعم في
 اثنا فاولا حجة الاستدلال ولا يتم المعبر بعدم القول بالنقل ايتم الاتفاق في ثبوت منه ولا
 لا يرد على البرية فعل الماسر به بناء على الاجابات فان هذا انما به في حصول الامر فلا يرد في جميع
 الاول ما ما يرد ان بعض المستحبات ايجع عاجز كونه سببا للمفترق فلا بد من حصول الامر على الاحتياج
 ففهم ان العام يخص المطلق بغيره والخصيص في التعميم والى غير هذا في الجواز ان هذا الكلام في
 قوله نعم واستحق الخبرات وقد عرفت ان لا يرد في العمل على الاستحباب لثباته على العلم الاية
 في جملة على الوجوب لعدم اطلاع المسار في الاستدلال بغيره في قوله نعم فالتعميم بوجوب الامر في
 التخصيص والاثبات بالمضيق عن المسار في الاستدلال في الامر بوجوبه ومضان اذا صار
 فيه لا يرد في الاستدلال به في قوله نعم في قوله نعم في قوله نعم في قوله نعم في قوله نعم

يمكن تحقها بملاحظة الوصف في زمان الصلة فعل القول بالصحة في صورة الشخص في الزمان
 فيصدق في المسارعة بانتهائه في اول زمان الصلة كما يتحقق في العام القاطن في زمان الاستقامة
 انما يقع في جهة فكذلك من يحول ادا منه حين الصلة وعطالته الماهية وهذا هو الصحيح ان
 قابلية الماهية المطلقة للصحة يمكن في صدق المسارعة فلا يلزم ثبوتها بالفعل والتحقق في
 الجني انصح من الاستدلال على ثبات المصلحة في عرف بل ولا شغل الا بالثبوت لم يسم طويها في
 الوجه بجمع ملاحظة هذه المذكور ان هو يخلص وما ذكرنا من النبا وحج الماهية في الاصل المطلقة
 ظهور ولا يثبت هذا في من يحمل الشان على الاستحباب فكيف على ظهور في جهة المسارعة اصلا
 الامر بالمسارعة في وجه الحقيقة كما هي مناط الاستدلال لا يثبتها لا وجوب المسارعة في الوجه
 فاذا ائتمر السبب كما يحق فيه فان احل السبب في المصلحة التي فيها يجمع عليهم فلا يثبت الماهية
 احدها هو لا يثبت ما لا يمكنه لا يحق في كونه بالاستعمال وان الاصل في الحقيقة ويجوز ان لا يثبتها
 فلا يحسب الا مع الاحتياط في وجهه ان الاستدلال في الحقيقة ونبأ الماهية لا يشترط في
 غيرها ان لا يستفهم يحس على القول بل ما هي اية احتياط ان يكون مراد المراد من الماهية
 لتبين احتمال الكيفية في زمانه فلا يثبت على عدم انتهاها ما هي مستقلة وجوب الماهية
 في ثبوتها في زمانها بل انما على وجه المصداق ولذلك يجمع في وجه عدم انتهاها في
 انظر خلافا لصورة الاستدلال فاما ما لا يجوز كما اخبرنا من حقهنا ما يثبت انما انما
 على القول به عند موكول او العرف في ثبوتها من ثبوتها في الماهية من معنى كالمسارعة في وجهها
 الى زمان معتد به للتبديل والبعيد في الخارج اليها انما يثبت بان الكلام في الوجه في الزمان وهذه الامور
 قسرين لكونها في جهة الحقيقة فمن نذير في جهة الماهية تكون الامور في جهة الماهية في جهة
 الامثال في زمان الماهية عدمه في جهة الكلام في جهة علمه معنى فعله هو ان فعله في الزمان
 الثاني وانما فعله في الثالث جعلنا او معنى او فعله في الزمان الثاني مع الكون عما بعده واما كونه
 عدم الفعل في الزمان الماهية فلم ينف على وجهه في جهة هذا الكلام في جهة منتهى والمناهية في زمان
 جهة الماهية في جهة ان اوله القول بالحق في جهة الماهية صفا في جهة ما يثبت على الصفة في جهة
 على القول في جهة ما يثبت على وجهه في جهة الماهية بالامثال كانه المسارعة والاسباب في جهة الماهية
 في جهة القول بالحق في جهة الماهية في جهة الماهية في جهة الماهية في جهة الماهية في جهة الماهية
 اصل الامر هو بعض الحقيقة في جهة الماهية في جهة الماهية في جهة الماهية في جهة الماهية في جهة الماهية

الجواب

بعد

موتو

والحق والارادة لثلاثة الغنط عليهم وكونه مقسم لا لافظ ايضا واسما بهي بالحق العام كذا لثلاثة الامور
على الصريح الضبط العام بمعنى الزك فعدا لثلاثة العرفية والنسبة بينهما يعرف من ذلك
النكاح ايضا وانما قبله على ذلك الخطاب بالزوج ولم يقصد النكاح ايضا بذلك الخطاب بل بالشرع
اي انما يجوز بالشرع متعديا على نفسه وعلمنا الا انما على اصله يتخذ ذلك ضد الحكم وان كان
فما حصل وصح الحكم في العمل لكن حصل بل على الشرع وهو ذلك ان خطابا يتبع بعض خطابه حكم
متبعة الخطاب بالشرع وان كان الحكم بالشرع هو النقل والحق في هذه الثانية معقولة كما في
المسائل سواء كان احكام الوضع كاقول العمل المقتضى الا انما احكام الطلاق اما الزوج المذكي
اي يجوز بالشرع متعديا كان هل يتبع شيئا كخطب الخطاب به بمعنى انهم لا لاجل النكاح في اللفظ
وحكم حكم الخطاب لاصلة النكاحية كاتحاد الزوجين واطراف العدة وغسل الزوج بالماء المصنوع فلم
يحكم بكونه زوجا اصليا ذابا لم يثبت احكام الزواج الا في الذي في ذلك مما لم يحدد بكونه زوجا
على اللفظ بالشرع كما سئل في ذلك ويصح الحكم لاجل كون ذلك نظرا لانها والفضل الزوجين
لا اختلاف في النكاح في قوله والاصل في النكاح بالظاهر ولذلك يحصل النكاح بالشرع اي لا يتغير
ايضا فيخرج هذه الدلالة في الخطاب بالحق العام لكن بالنسبة الى المادى بما لا ادر كيف نعلم
المعنى في الزوج وفيها نكاحا واما الثاني فيجب له الفدية فلا بد ان يقول بدعي آخر في قوله
النكاحية يقول بكونه متعديا في الخطاب لاصلي الا فلا معنى للفرق التي اخذها على الشرع
لهم من القول بانها واحدة في هذا ايضا كما انها واحدة للقول لا في الشرع بل في عدم الصفة
مع الحر وانما يكون الخطاب الاصيل بغير الصفة عليه وانما لهم بانها تامة ان ههنا معنى لثلاثة
القبول ههنا الصفة يحكم بوجوب الفدية عند وجوب في الحقيقة يعنى له وجوب لصل العقل
بحصول الامر وجوب مفقود بحصول العقل وهو اصله اشرع فمضنا خطا بان اصلان
لثلاثة احكام بان رسول الله وثابها بالرسول الى اهل ولا هذا في نظر الله لا في نظرنا
وجوبه مطلق الفدية وانت خبير بان ذلك لا يتم فقل ان كل ما في الاخر هو في جوارح الملتزمين
للمفدية فمضنا خطا بان بعض الكلام في فقه هذا الامر في بعض المزموم والمعلق كانت
قد اشار ان وجوب الفدية من النكاحيات والمادة انما هي على ما علم انما هو بالاصل الى
الغير ملحق وهو با في فائدة ذلك سقط وجوب الملائمة في فعل الغير ايضا كقولنا في
الصلوة وبالنسبة الى الرجل الملتزم في العمل بالامانة الغصص متحقق لك وهذا في الشرع

للزوم لأن مقتضى بابه لا يلائم الشارح ولا ينسجم مع الاستغناء عن الخطاب كونه مقصودا للامتنان
 به لا حتى يتوهم بانمازيتي لا يخطرها بالثابتة فانه يكون واجبا الا ترى ان الحكم باستغناء يكون
 اقل الحمل سنة اضطرار لا يبين مع عدم كونه مقصودا في الايمان والحاصل ان لا مانع من استغناء وجوب
 الخدمة تبعا بالعدم المقدم فلا يكون على تركها ديم واعقاب بل يكون الذم والعقاب على تركه في الخدمة
 وقد سبقنا ان هذا الحكم في جملة الحكمين واما المدعى والتوابع على فعلها فالشرع في بعض الحكمين
 وفعل في الفرع لا في المتن فيه ظاهر الا انه قد يلا محجبا عن الاستكمال الا ان يتوهم بان يترك الحكم في الفرع
 فحين يلحقه توالي على كل فعل في الغرض تلك التوابع اليه وان لم يكن كما يلحقه فانه بهم جميعا فام البع
 عن تركه الغرض فانه اجابا لكونه بالاجماع نفل جماعة من المأمورين منهم الضرورة بان الغرض لو لم
 يكن واجبا لكان تركها وجب فان في التكليف في كل واحد من المأمورين في الواجب المطلق في الوجوب
 وكلاهما باطلاق وان العتلة يذعن نكرك الغرض مطلقا والتوابع الاول ان الاجماع في السائل
 الاصلية غير ثابت في الجملة فمقتضى الضرورة مع عدم جاعة الاجماع فيكون له الاكثر من اية
 الوجوب بالعقل الذي لا يخفى ان الوجوب بالاصل اياه غير بعيد وفي الثاني ان مقتضى الشرع الاول في الواجب
 بالنقص الوتر عند صيانة التوابع بالوجوب في المصلحة للوجوب في الغرض فان قلت المصلحة
 لحصول التكليف بالجملة ما يمنع اذا كان لا يوجب التكليف كما في دخول ارضه في فصله في ارضه
 وفيه كلف بالفرع وبعده واخرج فرجه من جملة اعداء قلنا في الجملة اية اية صارا التكليف
 للتكليف بالجملة لا في الفعل كما في منفذ المراءاة في من يتركه جعله غير مقتدره فانما بالحل وهو في الغرض
 لا يصح تبعا اذا المتكلم هو التكليف في عدم الخدمة للاحلال عدم الخدمة في نظير تكليف الكفاية والفرع
 حال الكفر وان فرضت الكلام في الخواص فان الامكان على ما هو مقتضى حجة الشرع قلنا في تركه التكليف
 انما لعدم سحابة التمسك بهذا التكليف فانه يفسد التكليف بالجملة في المصلحة فانهما باختياره ولا
 يستعمل العقل في ذلك طائفة عليه في هذا الجواب بوجه اننا نقول يجوز ان يفسد الامر في تركه في الخدمة
 في يفسد الحكم في الجملة فيقول ان ذلك في حكم تكليفه في تركه في الخدمة ومنه والجملة في تركه
 تركه فيكون واجبا وكما نعلم انما في هذا دليل الجواز على من في القسم واما على ما اضربنا فافقنا
 فلا يرد على ذلك لان مقتضى الجواز في تركه في الخدمة وان قلنا يجوز ان يفسد بعد العتلة في الخدمة
 وان العتلة بانما هو ترك في الخدمة متولا ينسجم مع عدم الوجوب في تركه في الخدمة واما على ما قلنا
 ان التزم ففقد جاب في هذا الاشكال بان هذا الجواب بانما هو حكم العقل لا الشرع في تركه في الخدمة

كعدم من المقدمات بدلالة ما قدمنا سابقا لم يكن ان يقر ان العرب بالسبب في السبب
 الغير من العرب بالحق فان حقيقة امر بالقائه في النار مثلا لان الحراق انما هو فعل النار
 لكن القوم انما اراد بالحق هنا ما يمكن حصوله من الكلف في المبادي المستندة للحراق بخلافه
 فيكون نفس الحراق ماضيا به ويكون دال على وجوب السبب بالبرم العقلي من جهة له فالحال حصل
 الاخر عنه وهذا هو مقتضى استدلال السبب ايضا فلهذا يخرج الكلام عن معنى هذا الاصل
 محل النزاع فان القوم ان يقول بدلالة الامر في وجوب السبب يقول بدلالة العلم على ما تقدم فلا حقيقة
 انما يوجبها بالسبب بقدره وان كان باللفظ المجازي فانهم ذلك فانه قد قيل ان ما ذكرنا ينبغي على
 ان لا يكون الا فعلا لا شيئا مستند الى العلم الاول حقيقة والا فلا مانع من استناد الحراق الى العلم
 كما في اول ذلك احد امراته بفتح الباء فلا ينفذ في الخفاء في دعوى كون الامر بالسبب مستلزما لا
 بالسبب عنوان الزعم اليقين في الدلالة الجارية للعلم بقية ولكن ظاهر كلام المستدل هو حقيقة الاستدلال
 فيختلف موضع النزاع بالنسبة الى السبب فمنه من المذهب مع ذلك فقد عرف بطلان دليله بما
 لا مزيد عليه من القول بخصيص الوجوب بالشرط الشرعي ان لم يكن شرط والثاني بعد ذلك قد شكك
 اما المدعى فلا يلزم له الجواز في كونه فاما ان يكون الا في المشرط انما يتكلم المأمور به ام
 والثاني بطلان المذهب في المأمور به في المشرط فيلزم تمامه المأمور به ببدء الشرط
 فيلزم عدم شرفه على الشرط هذا خلف اما بطلان الثاني فواضح والدليل عدم الوجوب
 في غير ذلك ما تقدم والجواب عن اختيار الثاني وان عدم الاتيان بتام المأمور به واجب اول
 الكلام في بيان عمدة الحكم المستعمل في هذا المقام ان سبيل الوجوب ليس بواجب من هذا المذهب
 ان الوجوب هو الصلة المصنعة بكونها صادرة عن المصلحة فلا ركن المصلحة في الطهارة في حق
 يكون سببا لا محققا المصلحة المحصلة في الحقيقة المأمور به فيكون واجبا لكونه سببا مع ان ذلك
 انما يتم اذا قلنا ان الجزم بوجوب العلم في حق الكلام فيه ونص في المقام هو ما تقدم من ان
 الوجوب الحقيقي الشرعي والكنه سر محال النزاع في شئ ثم ان سوق هذا الجواب عن غير الشرط الشرعي
 من المقدمات العقلية والعارية ايضا فلا اختصاص لها بالشرط الشرعي والجواب الجواب فينبغي ان
 الاول من باب هو ما ينبغي في وجوب المقدمة متاذا كانت المقدمة هي انما هو يحصل للواجب
 في ضمنها كما اصل الى اكثر من جانب والاثبات بالظن والجمعة معا عند اشتباه المسئلة ووجوب
 الاحتياط فيكون ذلك لانه عين الاثبات بالواجب بل هو منصوص في بعض المواضع كالمصلحة التي

واجب العلم

لا يلزم ان يكون من جهة عدم الاثبات
 بعض المأمور به بل يجوز ان يكون لغوا
 وصف من اوصاف المأمور به مختلفة
 المأمور به بسببه وكونه ما يستلزم عدمه
 المأمور به

جوت وفيه ما لا يخفى على الناظر سماعا بعد ما بينا من معنى الوجوب وفتح النزاع والباسم الخ
 ممنوع واما الكلام في الفصل الواحد في بعض هذه الازمنة ايضا لانها تنفي عن العقل بالوجوب هناك
 ولا اختصاصا به بمذاهب بل الكلام فيه هو الكلام في مثل الرضا والاحتياط وجوبه المستفاد من
 ادب الوجوب فيها المحاصل في النص عليه هو الوجوب بالغيري والفرق بين النصي وغير النصي انما يحصل
 فيكون الخطاب به اصليا او تبعيا في وجوب سائر الامور ما كانت في وجوبه غير ذلك اصليا او تبعيا
 عليك ان ما ذكرنا هنا لا ينافي ما سبق من وجوبه في كل ما ليس له شرط الشرع في المقتضى
 ان الشرطية من الوجوب كما هو مصرح به في كلامه لا اعلم مع ان ما تقدم من الكلام انما هو في الوجوب
 المستفاد من ايجابه نفس الوجوب هو باق بمجمله بالنسبة الى مثل الرضا ايضا والمحال ان نقول
 بان الامر بالصلوة ليس امر بالرضى وذلك لا ينافي كونه الرضا في كل شرط من قبل الشرع ولكن ما هو
 به بخطاب بل لا يتصور في نية العباد على ذلك الوجوب من جهة خصه بالامر به وان
 كان وجوبه للغير هو عدلوا اصل لفظ الامر ومصرح به في كلام جماعة المحققين وفي الخلاف
 في وجوب هذا القسم الذي يعلق به الوجوب على هذه الدقة الشرعية في ما شبه العند الثاني
 مصرح جماعة بوجوب ذلك المشرك من سائر الوجوب لطفه لا يشبهه في ما يبيد ما لا يقع في اقل
 والدنيا المحرم في الدنيا في المحصورة واما في المقتضية والاحتياط في التفرقة من الوجوب
 وان قلنا بوجوب المقتضية اذ الواجب انما هو لا حينا بل ما علم حوصلة الخ الحرام النفس والعدم
 المحلل على ذلك والاصل والاختصاص المعبر تباعدنا وكيف كان فالذي نفع وجوبه هو وجوب
 الجميع واما اذا بقي منه مقدار يجزى به ارتكاب الحرام فلا يخفى ونعم الحق في ذلك ينبغي ان
 الله تعالى في اذن الكتاب ان الله انما الكلام في ذلك الواجب على وجوبه كالكلام في سائر
 مقتضاته والعند المسلم في الدلالة هو التبعي لما ان يصح عليه بالخصص ويعني هو الوجوب كما هو حكم
 المقتضية الخارجية ومنها في الخلاف في الوجوب في الجزء الدلالة الواجب عليه تضنا وهو ممنوع
 وقد جعل العلامة في فروع المسئلة الصلوة في الدلالة المقصود في حصة ان يكون الذي هو حيز
 الصلوة واجب بوجوب الواجب في معنى ان يكون منها عتقا فينا الحان الامر بالشيء المنقضى
 النهائي في ضد الحاصر منهم واما العند العام فيه فمضاهي التزاد في جميع المقصود عند اسم
 المقتضيات الاصل الصلوة الحاصر العام بوجه كل واحد من الامور الوجوبية المتضادة لغفلا
 او شرعا واما العام فقد يطلق على احد الاضداد الوجوبية لا يعين وهو يرجع الى الاول وقد

قانون

مطلق

لانها ليست مطلوبة في نفسها مع وجود الصارف لا يمكن حصرها مدفوعة بالنفص اصل الوجوب
 وتبين اشياء الوجوب ثانيا واما ان الكيفية لا يمكن ان تكون ثانيا لانها لا تميز على الثاني بل هو وجوب المقدمة القليلة
 لغايتها على ترك المقدمة التي لو فعل الوجوب كان موقفا عليه وعدم وجوب الوجوب عدم الثاني في
 الوجوب في الخارج وفي نظر الكلفة لا يفرق هذا من افضح ما يميزه الثاني بل هو وجوب المقدمة فان جعل الحكم
 الوجوب على تلك المقدمة اصعب من كونها عليه واه رهن مع المعالجة وكان لصار في غير ذلك
 يميز عدم محض عبادته في اول الامر الى اخره فانه ما في الباب انه لا يترتب ثواب على ترك الصلة
 لو لم تنقطع المكلف في صورة الامتناع بالماوريه لو قلنا بان الامتناع بالماوريه انما يكون بالكف
 لا بنفسه لا تفعل وذلك مع انه غير مسلم كما ينبغي للنفق ترك الصلة على فعله على القول بوجوب
 الثالث المباح يجوز تركه خلافا للكلية فان قيل بوجوب المباح والمنقول عنه مشتبه المقصود
 بقا لان ماله ان كل ما هو مباح عند الجمهور فهو واجب عند طائفة وقد قيل ان كل ما كان مباحا
 باللائق فهو واجب على كل من وعلموا بالنفق يترتب فالنوع مضمون والمنقول عنه في قوله وجب
 ان تركه الحرام واجب هو مثلا زعم الوجوب مع فعله في الافعال فكيف فعله في افعاله وهو واجب لا يخلو
 الامتناع في هذه في الحكم وانما يتم تركه الحرام لا بالبيان فعله في الافعال وهو واجب في الافعال
 ايضا واجبات ما لا يتم الوجوب لا به وهو واجب في الجواز في الامتناع ذلك فان المنع هو جامع
 في فعل واحد في الامتناع في الجواز في الامتناع والعلل عند بعضهم واما الثاني فاجبته جوه
 الاول ان هذا لا يخص بالبيان فلهذا لم يترك الوجوب في الامتناع لا شك لانها لا تقول ترك يكون
 اقوام الوجوب المحذور الثاني انه يميز كون الحرام واجبا كما لا يتركه الفندق والوجوب هو المصلحة
 لترك الوجوب بدفعه اعتبارا للحيثيات والثالث منع وجوب المقدمة والخبر في الجواز ذلك ليس
 بمقدمة مطلقا الصارف كما في ترك الحرام ثم لو تخلف في تركه لا يكون المصلحة في الامتناع في تركه
 بوجوبه ان قلنا بوجوب المقدمة وذلك لا يشتل المكلف المدعاة فخصنا ان قلنا بان الامتناع
 تركه الحرام هو فعله لا تفعل فانه يحصل غالبا ولا يحتاج الى شيء اصل بل وقد يكون المكلف
 في حاله لا يفعل ان قلنا ببقاء الاكراه وعدم احتياج الباقي الى الامتناع في تركه في كل حال الكف في تركه
 ما لا يخصص فعل الحرام حتى يجب الكف عنه كما يكون المباح احدا من الوجوب المحذور في الامتناع
 بالنظر الى ما حققنا سابقا في مقدمة الفانيون السابق من المقدمة قد يكون غير مقدرة ان
 وان قد يقوم غير المقدمة في مقام المقدمة المباح احدا من الوجوب المحذور ولكن قد يقوم مقامه

سائر افراده بعض الامور العرفية من عدم شرط الحرام ونحو ذلك فالعالم
 انهم لا يحدوا في الواجب المحرم لو كان هو ترك الارادة بالاختيار ومن جعلت ما يقرر مقام تلك الافراد
 لو كان شيئاً خارجاً عن الاختيار وانت خبير بان هذا في الحقيقة يخرج بين الامور المفدرة والعبر
 المفدرة من سقاطها لا ان يخرج بين المفدرة من غير المفدرة لان كلاً قد يترتب مع الآخر
 الخبير منهم فلا يوجب كون احدهما خارجاً عن الآخر بل المعنى ولكن ليس هذا مراد الكعبين اما ذكر المحققين
 الذين انما مدخله اليها في ترك الحرام مطلقاً وانهم معاً انما لا ينافي مع مقتضى ما فيه
 اذ كثر ما يحد في انفسنا في ترك الحرام في غير فعل وجوبه لم تستغل به لفعلة الحرام ولا يمكن
 انكاره وطلبت الكلام في ابطال الغممة ونحوها فيما علقناه على بيان العلامة من امر موضع
 النزاع ما اذا كان المأمور به مضيقاً والصد موسعاً ولو كان موضعاً فلا نزاع واما لو كان
 مضيقاً فيلا حظ ما من الالهم وقد فصل بين الفعل ان اكلها حرام حق الله او في الناس
 او مختلفان وعلى التقديرين جميعاً موسعاً او مضيقاً او مختلفان فمع ضيق احدهما النزاع
 لعدم ومع سعة الآخر معكم اما الشك في صحة الحقيقة الخبير معكم اما اذا كان احدهما
 في نظر الشك فبعضه الاسلام ومع اختلافه فيما فالنزاع نحو الناس الالهم اذا تم هذا
 فنقول في النزاع في اخذ الالهي في النهي عنه بكونه المعين وعدمه في كسبه
 بالعينية او النظم او الاستلزام اللفظي او المعنوي لما كان بعض الخلافات والافعال في
 المسئلة في غاية الشك فنفصل الكلام في بيان مقامها الاولى لا فرق ان الالهي في النهي
 عن ترك المأمور به الزاماً لا نفصلاً كما نوه بعضهم في المنع من الترك ليس معنى منه الزام
 معنى اضطرار الطبيب المحتج بالزام ويلزم ما اذا صدق ان ترك تركه والمعنى عنه
 فالمنع من الترك لانه كونه من معنى الوجوب لا يلزم منه كونه من معنى الضل كما نوههم
 اسئل في مباحث دلالة الصيغة في الوجوب تنص هذه الصيغة في دليل الزاماتنا بالحق
 الالهم والقول بالعدم منقول عن السيد بعض العامة بحيث بان الامر قد يكون غافلاً بمقتضى النهي
 وفيه ان الفعل مع حتم الالهم وهو يكفي لذلك فلنا يكون الزام بها فاما معنى الالهم مع ان قصد
 عن معتبر في الدالة على دلالة الانسان ولكن ذلك خارج عن عمل النزاع وكما ان القول بالعينية
 في الصداق هو شرط في هذا القول فشرط طاعة في هذا النزاع الثاني المحقق عدم دلالة الامر في
 على النهي في الصداق والمثبتين بوجوب ما يظهر منه الا ان الزاماً اللفظية وفيه يظهر ان الزاماً

رجي

لرسام فانما يعلم في حال ارادة الفعل فاذا كان له صا وفلا يريد الفعل فلا يلزم من كونه
يطاق او يخرج الوجوبين وجب وبقية انه يدل على الوجوب في حال امكان الارادة وليس في فعليتها
لعم وجودها لا بد ان يكون في حال الارادة فهو بمنزلة النزاع ويظهر ما ذكرنا في غير النام في
المقدمة الثانية الشاكلة ان فعل الضد مستلزم لثبوت المأمور به المحرم والمستلزم للمحرم محرم
وقد اوجبنا الاستلزام ان اراد به محض النفي ونفي الوجود وعدم الانفكاك في الوجوب في
فمنع الكبرى ولا يلزم قولنا للعبودية اننا الجاهل وانما يدبر كونه جملة مفيدة ولم
يكن سببا وعلته لانه ايقن مع الكبرى بل الصغرى ايضا وانما يدبر علمته في فعل الضد لثبوت المأمور
بها وكونها معلولين لعلته فالثبوت هو وان كان يستلزم ذلك الاستبعاد هو من المعلوم لعدم
العللة كوجوب المسبب دون السبب لان انقضاء المحرم في العمل معلولين يستلزم انقضاء في
العللة فيجوز العمل الا هو الذي هو المحرم بالتحريم دون علته ولكنه ما منع ان في محله في
اذا العلة في ذلك المأمور به صا وهو عدم الارادة فهو المانع ان يسلما على حدة
انه مقدم على فعل الضد متجا اما ان يجبر على الضد وكما في الصارف منقبا وهو خارج عن محل
النزاع السعوط التكليف في فعل الضد علة ولا هو مع ثبوت المأمور معلول لعلته فالثبوت
اذا ما ينصير به كونه علة لهما في الصارف عن المأمور به وهو ليس على الفعل الضد بل ان يكون
من مقدماته تقول انظر ان ما في المحل هو السبب في ان ما ذكرناه لا يستلزم المحرم
لثبوت فكنية لم يثبت فانك قد عرفت ان وجوب المسبب على وجوب السبب في الكلام في علته
الحرام بل ايضا ان كانت لارادة في العلة العلة الشاملة ايضا وكذلك اذا كان معلولين لعلته وعلته
اذا انقضاء التحريم في معلول انما ينشأ عن عدم تحريم علمته من حيث انها علمته فلا يلزم عدم تحريمها
ممكن فيكون علمه بالنسبة الى المعلول الاخر بالمجمل لا دليل على كون علمه الحرام حراما في ذلك اما
من جهة كونها مقدمة للحرام فدل على حتمتها الموقوف ثبوت الوجوب في ان نوقف تحقيق ثبوت الوجوب
عليهم سلم الا سلمنا ان الخطاب يتجوز في حيل عقلي وقد تقدم ان لا يثبت التحريم المقص نظر في
المقدم واما وجهه استفاضة ذلك من سائر احكام الشرع وتبع حواضرها فبعد ان لم ننفذ على
ما ينبغي فذلك بل المتقاضي تبعا خلاصه من سورتك الا في ذلك ملاحظة فتعلمه كبراهنة
صانع تحريم المحرم واما وجهه تحريم العقل في هذا الصواب فيمنع لان العقل لا يتقبل في
الشخص اما من دون علمته بل لا يستبعد فان مانع الحكم بحرمته الزمان مع حلية اكل الطعام